

## الباب الثانى

### فى شكل الاستئناف

#### الفصل الأول

#### شكل الاستئناف فى التشريع المصرى

الاستئناف هو الطريق الثانى من طريقى الطعن العاديين فى الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى ، وهو طريق اصلاح وتغيير الحكم المطعون فيه ولا يقبل الاستئناف الا بتوافر شرطى المصلحة وصفة الطاعن معا ، لأن مناط قبول وجه الطعن أن يكون متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه <sup>(١)</sup> ، ويترتب على قبول الاستئناف نتيجتان الأولى وقف التنفيذ والثانية طرح الدعوى برمتها من جديد على محكمة الدرجة الثانية التى لها الحق فى اعطاء الوقائع التى سبق طرحها على قاضى محكمة الدرجة الأولى - وصفها القانونى الصحيح ، وأن تغير فى تفصيلات التهمة وتبين عناصرها ونحدها ، وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة اذا كان هو المستأنف وحده <sup>(٢)</sup> .

ولقد أخذ التشريع المصرى بمبدأ التقاضى على درجتين فاستبقى الطعن بطريق الاستئناف جريا على ما عليه الحال فى أغلب التشريعات مراعاة لاعتبارات عملية لا يمكن اغفالها ، ولكنه من ناحية أخرى أحاطه

(١) نقض ٧٩/١/٧ أحكام النقض س ٣٠ ص ٢١ ق ٣ الطعن ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ٧١/٦/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٧ ص ٤٣٥ الطعن ٣٧٢ لسنة ٤١ ق ، نقض ٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٩ ص ٦٩٧ الطعن ٦٦٢ لسنة ٤١ ق .

بعدة قيود درءا لسوء استعماله وكىلا يتخذ وسيلة للمماطلة وعرقلة التنفيذ<sup>(١)</sup> ويشترط فى الأحكام التى يجوز استئنافها ما يأتى :

١ — يجب أن يكون الحكم المطعون فيه بالاستئناف صادرا من محكمة جزئية • ومن ثم لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة فى جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم الابتدائية أو محاكم الجنايات •

٢ — ألا يكون المشرع قد نص على عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية ، ومن أمثلة هذه النصوص نص المادة الثالثة من القانون ٩٨ لسنة ٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ٥٩ بشأن المتشردين والمشتبه فى أمرهم فالحكم الصادر بانذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته يكون غير قابل للطعن بأى طريق من الطرق ، وأيضا الحال بالنسبة للحكم الصادر بانذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما والمنصوص عليه بالمادة السابقة من القانون سالف الذكر • وكذلك المادة ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ٧٤ بشأن الأحداث التى لا تجيز استئناف الأحكام التى تصدر بالتوبيخ وبتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه الا لخطأ فى تطبيق القانون أو بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات أثر فيه • وبصفة عامة يمكن القول بأن الخطأ فى تطبيق القانون الذى قد يشوب أحد الأحكام التى منع المشرع استئنافها لا يحول دون الطعن بالاستئناف لتلافى الخطأ أو البطلان الذى وقع فيه<sup>(٢)</sup> •

٣ — أن يكون الحكم فاصلا فى موضوع الدعوى ، فلا يجوز استئناف الأحكام السابقة على الفصل فى الموضوع مثل الأحكام التمهيدية — والتحضيرية — والوقائية — والصادرة فى المسائل الفرعية ، ولكن يجوز

---

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية .  
(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة ، الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ص ٨١٤ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣ .  
( م ١٠ — التشريع المصرى )

استثنائها تبعا لاستئناف الأحكام الصادرة في الموضوع ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استثنائها ، كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص اذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في دعوى ( مادة ٣/٤٠٥ إجراءات جنائية ) .

٤ — وقياسا على جواز استئناف الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص ، فإنه يجوز استئناف كافة الأحكام التي تحول دون السير في الدعوى مثل الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة أو الحكم بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، أو الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا (١) .

وشكل الاستئناف — كسائر أشكال الطعن في المواد الجنائية — د النظام العام فللمحكمة أن تفصل فيه في أية حال كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر بالنظام العام دون حاجة لدفع أحد أطراف الدعوى بعدم قبول الدعوى لتخلف أحد عناصر شكل الاستئناف .

ويتكون شكل الاستئناف من ثلاثة عناصر الأول صفة الطاعن والثاني ميعاد الاستئناف والثالث التتوير بالاستئناف وسوف نعالج كل عنصر في مبحث مستقل على النحو التالي :

- المبحث الأول : صفة الطاعن .
- المطلب الأول : استئناف النيابة العامة .
- المطلب الثاني : استئناف المتهم .
- المطلب الثالث : استئناف كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه .
- المبحث الثاني : ميعاد الاستئناف .

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط في الإجراءات الجنائية ص ٨٢١ طبعة ١٩٧٠ ، والدكتور رؤوف عبید المرجع السابق ص ٧٨٤ .

- **المطلب الأول :** ميعاد استئناف الأحكام الحضورية .
- **المطلب الثاني :** ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة .
- **المطلب الثالث :** ميعاد استئناف الأحكام الغيابية .
- **المطلب الرابع :** ميعاد استئناف الأحكام الحضورية اعتباراً .
- **المطلب الخامس :** ميعاد استئناف النائب العام .
- **المطلب السادس :** ميعاد الاستئناف الفرعي .
- **المبحث الثالث :** التقرير بالاستئناف .

## المطلب الأول

---

### استئناف النيابة العمومية

---

ان النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن انما هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص ، بمثابتها تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .

#### أولاً : الطعن في مواد الجرح :

يجوز للنيابة العامة أن تستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح ( م ١/٤٠٢ اجراءات معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) علة ذلك أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه وهي لا صفة لها في التحدث الا عن الدعوى الجنائية (١) .

---

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢ أحكام النقض س ٢٩ ص ٧٢٩ ق ٦١ الطعن ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق .

فحق النيابة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، ولها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم <sup>(١)</sup> ، طالما أنه لا ينبغي على طعنها بالاستئناف — في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أو درجة — تسوية مركز المتهم <sup>(٢)</sup> . ومناطق حق النيابة في الاستئناف يتوقف على ما تبديه من طلبات أمام المحكمة سواء كان هذا الطلب قد ضمنته

ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاها بالجلسة ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهة المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن بها ، ويستوى كذلك ان تم في الجلسة بأن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك ما دام المتهم قد أعلن بتلك الجلسة <sup>(٣)</sup> ، أي أن تأسيس النيابة استئنافها على أسباب ما لا يقيد بها بتلك الأسباب عند المرافعة في الدعوى <sup>(٤)</sup> .

وإذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لازال ممتدا أمام المحكوم عليه غايبا فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها <sup>(٥)</sup> — وللنيابة الحق في استئناف الحكم الصادر في المعارضة بالرفض والتأييد ولو لم تستأنف الحكم الغيابي <sup>(٦)</sup> .

---

(١) نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٩ ص ١٧٦ الطعن ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق .

(٢) نقض ١٩٧٣/١/٢٩ المحاماه س ٥٧ ع الأول والثاني الحكم رقم ٣ ص ٨ الطعن ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق .

(٣) نقض ١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١ الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق .

(٤) نقض ١٩٧٦/٦/١٥ أحكام النقض ج ١ ص ٢١٤ الطعن ١٤٨٠ لسنة ٣٦ ق .

(٥) نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ص ٥٦٣ ق ١٢٦ الطعن ٤٣ لسنة ٤٥ ق .

(٦) نقض ١٩٧٦/٥/٩ أحكام النقض س ٢٧ ص ٤٧٨ ق ١٠٥ الطعن ١٥٢ لسنة ٤٦ ق .

ويسقط استئناف النيابة العامة الحكم الغيابي اذا ألغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأن إلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماجا بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يضحى قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف (١) .

وقد قضى « بأن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا لعدم الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية مخالفا للقانون » (٢) .

كما قضى أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده ، عدا استئناف النيابة العامة فانه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة فتتصل به متى استوفى شرائطه القانونية اتصالا يخولها النظر فيه من جميع نواحيه (٣) ، كما أن المحكمة الاستئنافية تفصل بالدعوى متقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية (٤) .

وحتى يكون للنيابة الحق في استئناف الحكم يجب أن يكون طلباتها محددة المقدار بالعقوبة تعديدا صريحا واضحا لا لبس فيه اذ لا يكفى

---

(١) نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ص ٧٦١ ق ١٥٤ الطعن ٥٧ لسنة ٤٨ ق .

(٢) نقض ١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠٢ الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق .

(٣) نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٩ ص ٤٥٠ الطعن ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق .

(٤) ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق .

أن تطلب تطبيق مادة معينة على الجريمة حتى يكون لها استثناء الحكم (١) .

و« حكم » إذا كانت النيابة العامة قد طلبت من محكمة أول درجة مسألة المطعون ضده بمقتضى نصوص معينة من قانون العقوبات دون تحديد لمقدار العقوبة التي تطلب توقيعها عليه تحديدا صريحا ، وكانت المحكمة قد حكمت على المطعون ضده بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المواد التي طلبت النيابة تطبيقها ، فإن هذا الحكم لا يجوز استثناءه طبقا لأحكام المادة ٢/٤٠٢ من قانون الاجراءات التي تنص على عدم جواز استثناء النيابة مادام قد قضى بالعقوبة التي طلبتها » (٢) .

### ثانيا الطعن في مواد المخالفات :

يجوز للنيابة العمومية استثناء الأحكام الصادرة في مواد المخالفات الصادرة من المحكمة الجزئية إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ( م ٢/٤٠٢ أ ج معدلة بالقانون ١٠٧/٦٢ ) .

ويبين من هذا النص أن المشرع طلب شرطين لجواز استثناء النيابة في مواد المخالفات :

### الشرط الأول :

أن تطلب الحكم بغير الغرامة والمصاريف ويقصد بغير الغرامة والمصاريف ما عدا هاتين العقوبتين من العقوبات الأصلية أو التكميلية التي

---

(١) السيد حسن البغال — طرق الطعن في التشريع المصرى واشكالات التنفيذ فقها وقضاء ص ١١٣ طبعة ١٩٦٠ .

(٢) نقض ١٩٥٣/٥/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٢٨٢ ص ٧٧٧ الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٣ ق .

يجوز الحكم بها في مواد المخالفات وهي مثل الحبس والأمر بعمل شيء أو النهي عنه كالهدم وسد الطريق وارجاع المكان الى حالته الأصلية المنصوص عليها في لائحة التنظيم ، واغلاق المط المنصوص عليه في لائحة المحلات العمومية ولائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة مزاوله مهنة الصيدلة والاتجار في الجواهر السامة ، وايقاف الآلات المنصوص عليها في لائحة الآلات البخارية ، وازالة المخالفة المنصوص عليها في لائحة الطرق العمومية ، وسحب الرخصة أو ايقاف مفعولها المنصوص عليه في لائحة السيارات ولائحة عربات الركوب <sup>(١)</sup> - ولا يجوز للنيابة استئناف الحكم الصادر في المخالفة اذا كان طلبها الحكم بالغرامة والمصاريف فقط .

### الشرط الثاني :

ألا تحكم المحكمة بما طلبت النيابة . ويجب على النيابة العمومية أن تطلب صراحة الحكم على المتهم بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف اذا كانت المادة المراد تطبيقها على المخالفة تجعل العقوبة جوازا للمحكمة لا وجوبا ومن ثم لا يجوز للنيابة استئناف الحكم .

أما اذا كانت المادة المطبقة على المخالفة توجب الحكم بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف فلا يلزم أن تطلب النيابة صراحة توقيع عقوبة غير الغرامة والمصاريف لأن طلب النيابة تطبيق هذه المادة يتضمن طلبها توقيع تلك العقوبة الأخرى ومن ثم يجوز للنيابة استئناف الحكم اذا لم يقض بها ولو لم تطلب الحكم صراحة بذلك .

وحكم « بأنه متى كان نص القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضى فضلا عن الحبس أو الغرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر

---

(١) راجع تعليقات الحقانية اثار اليها المرحوم المستشار جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية الجزء الاول ص ٥٥١ طبعة ١٩٣١ .

الحكم وجوباً وحكم ببراءة المتهم فان استئناف النيابة جائز طبقاً لنص  
الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات (١) .

كما قضى « اذا كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جلسة المحاكمة  
وفي اعلان الدعوى على معاقبة المطعون ضده بمقتضى المادة « ١٣٣ »  
من قانون العقوبات دون أن تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب  
الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهاً ، ثم قضت المحكمة ببراءته  
واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بجواز الاستئناف المرفوع  
من النيابة ، فهذا الحكم يكون خاطئاً ، إذ أن المادة « ١٣٣ » تنص على  
أن عقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد  
على العشرين جنيهاً » وهذه العقوبة تدخل في نطاقها الغرامة بمبلغ خمسة  
جنيهاً أو مادونها ، واذن فان أحد الشرطين اللذين أو جبهما القانون  
لجواز استئناف النيابة يكون متخلفاً (٢) .

وأيضاً قضى اذا كانت عقوبة الجريمة المقامة بشأنها الدعوى هي  
الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتى جنيه وقضت المحكمة بالبراءة  
فان استئناف النيابة لهذا الحكم لا يكون جائزاً الا اذا كانت طلبت الحكم  
بغير الغرامة والمصاريف (٣) .

يجوز رفع الاستئناف من النيابة العامة لخطأ في تطبيق نصوص  
القانون أو تأويلها ( الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ أ ج ) .

ويقصد بالخطأ في القانون الوارد في المادة المشار إليها ، الخطأ

---

(١) نقض ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٠ ص ٥١٢ الطعن  
٣٦ لسنة ٢٧ ق .  
(٢) نقض ٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٤ ص ٥٤٤ الطعن  
رقم ٢٥٣ لسنة ٢٤ ق .  
(٣) نقض ١٩٥٣/٥/٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٥ ص ٨٩٥ الطعن  
٦٥١ لسنة ٢٣ ق .

بمعناه الواسع حيث يشمل أيضا وقوع بطلان في الاجراءات أو الحكم (١) .

وقضى « بأن الشارع اذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قنون الاجراءات الجنائية على أنه - فيما عدا الأحوال السابقة لايجوز الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها - لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا على الحالة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون » (٢) . وانما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار اليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن ينقلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار اليها ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزا ، ولأ يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار اليها (٣) .

وإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك أن تقتصر على الغاء الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى وذلك وفقا لما تقضى به المادة ٤١٩ أ ج (٤) .

---

(١) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٣ ص ٦٧٦ الطعن ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق -

(٢) نقض ١٩٥٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٨٠ ص ٢٣٧ الطعن ١١٣٨ لسنة ٢٤ ق .

(٣) المادة ٤٢٠ الغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن النقض .

(٤) نقض ١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٧ ص ٥٣٨ القضية رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٥ ق .

ويجوز للنيابة استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزا للمستأنف الا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط ( مادة ٤٠٤ أ ج ) .

وحكمة المشرع من النص على هذا المبدأ للجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة هو تفادي التعارض بين الأحكام (١) .

ولقد انتقد جانب من الفقه مسلك المشرع بافراده نصا خاصا لذلك اذ لم يكن في حاجة الى تقريره بنص ، لأن هذا المبدأ يطبق الارتباط الذي لا يقبل التجزئة والذي يستوجب الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها ومن ثم يطرح الاستئناف بطبيعته النظر في جميع الجرائم المرتبطة بعضها ببعض الآخر ارتباطا لا يقبل التجزئة (٢) .

وقضى « بأنه متى كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أثار بالجلسة دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى مماثلة منظورة بذات الجلسة التي جرت فيها محاكمته وتمسك بتطبيق الفقرة ٢ من المادة ٣٢ من قانون العقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجرامى الا أن المحكمة قضت في الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه

---

#### (١) المذكرة الايضاحية .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٧٧٤ ، الدكتور المرصفاوى المرجع السابق ص ٧٤٣ ، الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٨١٧ ، الدكتور مامون محمد سلامة المرجع السابق ص ٨١٨ .

مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يغير به وجه الرأى فى الدعوى فان الحكم يكون معيبا بالقصور (١) .

كذلك يجوز للنيابة العامة استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية اذا رفعتها على المسئولين عن الحقوق المدنية والمتهم للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة ( مادة ٢٥٣ / ٢ / أ ٠ ج ) بشرط أن تكون طلباتها تزيد على الخمسين جنيها أى تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى انتهائيا ( مادة ٤٢ مرافعات مدنية وتجارية المعدلة بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٨٠ ) .

وإذا استأنفت النيابة الحكم فى الدعوى الجنائية والمدنية فان استئنافها يكون مقبولا بالنسبة للدعوى المدنية بغض النظر عما اذا كان طلباتها تتجاوز النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى انتهائيا لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية .

وليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية فانها أوتمنت عنها لمصلحة الجماعة ، واذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر فى الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأى سبب من الأسباب أو كان قد بدأ منها أنها موافقة على هذا الحكم (٢) .

واستئناف النيابة للأحكام الغيابية لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل فيه طالما كانت المعارضة فيه جائزة من المتهم (٣) أو اذا كانت

---

(١) نقض ٧١/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٧٦ الطعن ٨٧ لسنة ٤٢ ق .

(٢) نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ج ١ ص ٢١٥ الطعن ٤٩٣ لسنة ١٧ ق .

(٣) نقض ١٩٤٠/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ج ١ ص ٢٢٢ الطعن ٥٤٢ لسنة ١٠ ق .

المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر عليه لم يفصل فيها (١) . ونطاق الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الأحكام الغيابية أن المعارضة في الحكم الغيابي لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى أن يفصل فيها فاذا أصدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايذانا بعدم تغير مركز الخصوم وبتاتصال القضاء الأول بالثاني وبتأديدهما معا ، وكان استئناف النيابة اذن للحكم الأول الذي تأيد بالثاني استئنافا قائما لم يسقط ومنصبا على الحكم الثاني بطريق التبعية واللزوم وليس على النيابة أن تجرده . أما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن تجدد استئنافها لأن هذا الحكم قد استبدل به حكم آخر يجب أن يكون هو محل الاستئناف ولا يمكن أن ينسحب عليه استئناف الحكم الغيابي (٢) . واستئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة سواء بتأييده أم باعتبار المعارضة كأن لم تكن (٣) . وخلاصة القول أن استئناف النيابة معلق حتى يفصل في المعارضة ويسقط من تلقاء نفسه بطبيعة الحال متى قضى بتعديل الحكم في المعارضة .

---

(١) نقض ٢٨/١٠/٤٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ ص ٢٢٣ الطعن ١٨٠٨ لسنة ١٦ ق .  
(٢) نقض ٤/١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ٢٢٣ الطعن ٩٧٩ لسنة ٢ ق ، نقض ٢٤/١٢/٣٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ ص ٢٢٣ الطعن ٥٥ لسنة ٥ ق .  
(٣) نقض ١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ١ ص ٢٢٣ الطعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٥ ق (٥)

## المطلب الثانى

### استئناف التهم

يجوز للمتهم أن يستأنف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية فى مواد الجرح بلا قيد أو شرط وحقه فى الاستئناف رهن بمقدار العقوبة المحكوم بها أما حق النيابة فمعلق على ما تبديه من طلبات للمحكمة (١) اذ أن الشارع قد أراد من المادة ٤٠٢ أ . ج أن يجعل الحق فى الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعا للعقوبة وحدها وفى الحدود التى نصت عليها تلك المادة غير مقيد بالتمويض المقضى به فى الدعوى المدنية (٢) . ويجب أن يكون الاستئناف مرفوعا من المتهم الحقيقى الذى أقيمت عليه الدعوى ، والا تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة (٣) .

وقضى « اذا كان الأب هو الذى قرر بالاستئناف بصفته كونه المحكوم عليه ، وليس بصفة كونه وكيلًا عن ابنه المتهم الحقيقى فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به من غير ذى صفة يكون قد أصاب صحيح القانون » (٤) .

ويجوز للمتهم استئناف الأحكام الصادرة فى مواد المخالفات

(١) نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٠ ص ١٤٦ الطعن ٢٠٣٣ لسنة ٢٣ ق .

(٢) نقض ١٩٥٣/٦/١ مجموعة القواعد ص ٢١٧ الطعن ٧٨٠ لسنة ٢٣ ق .

(٣) المستشار أحمد سمير أبو شادى مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض الدائرة الجنائية والهيئة العامة للمواد الجنائية فى عشر سنوات « يناير سنة ٥٦ الى يناير ١٩٦٦ » الفقرة ١٠٤٨ ص ٤٥١ ج ١ .

(٤) نقض ٧٣/٢/١١ الحلامة س ٥٧ ع الأول والثنى الحكم رقم ١٣ ص ٢٦ الطعن ١٤٧٢/٤٢ ق .

الصادرة من المحكمة الجزئية بغير الغرامة والمصاريف ( م ٤٠٢/١ معدلة بالقانون ١٠٧/٦٢ ) ومن ثم يكون له الحق في استئناف الحكم فيما عدا هاتين العقوبتين من العقوبات الأصلية أو التكميلية التي يجوز الحكم بها في مواد المخالفات مثل الحبس والمصادرة والهدم وإعادة الشيء لأصله في مسائل التنظيم والعلق في جرائم المحلات العامة .

وكذلك يجوز للمتهم استئناف الحكم اذا كان هناك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ( م ٤٠٢ أ ج ) ويقصد بالخطأ الوارد بهذه المادة الخطأ بمعناه الواسع بحيث يشمل أيضا البطلان في الاجراءات أو الحكم .

وأیضا يجوز للمتهم استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٣ من قانون العقوبات ولو لم يكن الاستئناف جائزا للمتهم الا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فحسب .

وحق كل من المتهم والنيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجرح والمخالفات هو حق خاص بكل منهما ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم الى أن يباشر حق النيابة فيه سواء أكان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه فان استفادة المتهم من استئناف النيابة محله أن يكون الاستئناف مقبولا شكلا (١) .

وقضى « متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فان

---

(١) نقض ١٩٥٢/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ ص ٢١٥ الطعن ١٠٢٦ لسنة ٢٢ ق .

إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم اعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم ، فاذا قضت المحكمة في هذه الحالة دون ما تطلبه النيابة فان استئنافها يكون جائزا اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ إجراءات وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة (١) . واذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن لها المتهم ولم يحضر فانه لا يعتد بهذا الطلب عليه ، فاذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهم في حدود مادة الاتهام المطلوب فانها تكون قد أجابت النيابة الى طلبها وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون (٢) . واستئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب ، اذ أن استئنافها لا يصح قانونا أن يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير في الدعوى المدنية (٣) .

ويسقط استئناف المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف حتى وقت النداء على الدعوى عملا بالمادة ٤١٢ إجراءات بشرط أن يكون عالما بتاريخ هذه الجلسة اما بتوقيعه على تقرير الاستئناف بما يفيد العلم أو باعلانه به ولا يغني عن اعلانه علم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالاستئناف (٤) .

- 
- (١) نقض ١٩٥٦/٤/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٨ ص ٦٧٥ الطعن ٣٢٢ لسنة ٣٦ ق .
- (٢) نقض ١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٤ ص ١٦١ الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٢٨ ق .
- (٣) نقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ١ ص ٢١٤ الطعن ٤٢ لسنة ١٥ ق .
- (٤) نقض ٧٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ص ٩٢٦ ق ٢١٠ الطعن ٧٨١ لسنة ٤٦ ق ، نقض ١٩٧٨/١٠/١٥ المرجع السابق س ٢٩ ص ٦٩٢ الطعن ١٣٦ لسنة ٥٠٢ ق .

والطعن بالاستئناف حق مقرر للمحكوم عليه يتعلق بالنظام العام ، لا يجوز حرمانه منه الا بنص خاص في القانون (١) ولا يتوقف التقرير بالطعن على موافقة النيابة بالتقرير بالطعن سواء في الميعاد القانوني أو بعد الميعاد القانوني أو اذا لم يسدد الغرامة المقضى بها والقول بغير ذلك يعتبر تجاوزا من النيابة العامة لسلطاتها التي حددها القانون اذا طلبت من المحكوم عليه الحصول على اذن منها قبل التقرير بالطعن .

يجوز للمتهم استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية اذا كانت التعويضات تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى والذي حددته المادة ٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ حتى اذا كان قد صدر حكم ببراعته في الدعوى الجنائية (٢) .

والعبرة في تقدير نصاب الاستئناف انما يكون بما يحكم به من الغرامة . وقضى بأنه « اذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه — بصفته صاحب عمل — لم يقيم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٨ ، ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ٥٢ فقضت محكمة أول درجة بتغريمه مائتى قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملا ، فان استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزا ، ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف انما يكون — في مثل هذه الجريمة — مجموع ما يحكم به من الغرامة ، اذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجهفت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب انزاله على الفعل المؤثم . وهذا التعدد ليس من شأنه

(١) نقض ١٩٧٧/١/٢٤ احكام النقض س ٢٨ ص ١٣٥ ق ٢٩ الطعن

١٠٨٩ لسنة ٤٦ ق .

(٢) الدكتور محمد محي الدين عوض — المرجع السابق ص ٣١٢ .

أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها انما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة تتردد بازدياد عدد العمال الذين أجحف بهم هذا الفعل ، قد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيهاً التي جعلت حداً لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساساً لتقدير هذا النصاب كما أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد - العقوبات بمعناه المعترف به في القانون والذي يقتضى وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينهما الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم جواز استئناف المتهم « الطاعن » يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه (١) .

ويشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقييد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزاً ولقد قضت محكمة النقض بأن « قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم عن الحكم الصادر بتغريمه خمسمائة قرش وبالزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون (٢) » .

فاذا استأنف المتهم الحكم في الدعوى في شقيها الجنائي والمدني فإن استئنافه يكون مقبولاً عن الحكم في الدعوى لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية وبصرف النظر عن مبلغ التعويض المدعى به حتى ولو لم يتجاوز النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي .

---

(١) نقض ٦٢/٥/٢١ احكام النقض س ١٣ ق ١٢٣ ص ٤٨٣ الطعن ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق .  
(٢) نقض ١٩٥٨/٢/١٠ احكام النقض س ٩ ق ٤٥ ص ١٥٧ الطعن ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق .  
( م ١١ - التشريع المصرى )

### المطلب الثالث

#### استئناف كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عنه

للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية لئلا يختص بالتعويضات المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى أما إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لهما حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت <sup>(١)</sup> لأن القانون خص النيابة والمتهم وحدهما باستئناف الأحكام التى تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدني <sup>(٢)</sup> . كذلك استئناف كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية يقتصر على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذى حركها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة والمتهم <sup>(٣)</sup> . وأن حقيهما فى ذلك قائم ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية قد

---

(١) نقض ٧٩/١/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢ ص ١٥ الطعن ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق . ، نقض ٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ص ٣١٥ ق ٢٩ الطعن ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق ، نقض ٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٥ ص ٦٤٦ الطعن ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق .  
(٢) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٣ ص ٦٧٦ الطعن ٣٩٤ لسنة ٢٧ ق .  
(٣) نقض ٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ص ١٣٩ ق ٢٧ الطعن ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق .

أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيده الا التناصب ، وذلك أن الدعويين ولن كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بصحية الحكم الجنائي (١) .

وقضى بأن « الحكم الصادر بالبراءة ورفض دعوى التعمييض لا يقيده المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الدعوى وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائيا لعدم استئنائه من النيابة » (٢) .

كما قضى بأن « للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولو لم تستأنف النيابة » (٣) .

وتقدر قيمة الدعوى المدنية ، اذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم ، بقيمة المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد (٤) والمبرة في تقدير قيمة التعمييض هي بما يطالب به الخصوم لا بما يحكم به فعلا (٥) .

- 
- (١) نقض ١٩٦٣/٦/٣ احكام النقض س ١٤ ق ٩٣ ص ٤٧٦ الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق ، نقض ٧٨/٥/٢٨ احكام النقض س ٢٩ ص ٥٢٣ ق ١٠٠ الطعن ٧٠٨ لسنة ٤٨ ق .
- (٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ احكام النقض س ٣ ق ٤٧ ص ١٢٠ القضية ٨٨٦ لسنة ٢١ ق .
- (٣) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ احكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧ القضية رقم ٨٧١ لسنة ٢١ ق ، نقض ١٩٥٠/١/٣٠ احكام النقض س ١ ق ٩١ ص ٢٧٩ القضية رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ ق .
- (٤) نقض ١٩٥٦/١/١٦ احكام النقض س ٧ ق ٢٢ ص ٥٧ الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٥ ق .
- (٥) نقض ١٩٦٧/٤/١٧ احكام النقض س ١٨ ق ١٠١ ص ٥٢٧ الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ ق .

وقضى بأنه « على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بالغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم احدى درجتى التقاضى المادة ١٩/٤/٤٠ أ ج » (١) .

ويجوز للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية اذا كان المتهم هو الذى قرر بالاستئناف لأن قبول المسئول عن الحقوق المدنية عند نظر الاستئناف مجرد تدخل انضمامى لا يسبغ عليه طبقا للمادة ٢٥٤ أ ج صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن (٢) .

لا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية الاحتجاج بعدم قيام المدعى بالحق المدنى بسداد الرسوم المستحقة على استئنافه اذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائبا عنه في هذا الشأن (٣) .

واذا قبل المسئول عن الحق المدنى الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو تفويته على نفسه استئنافه في الميعاد ، ولم يختصم أمام محكمة ثانى درجة في الاستئناف العام من المتهم عن هذا الحكم فانه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاستئناف (٤) .

---

(١) نقض ١٧/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤ — الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق .

(٢) نقض ١/١١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٣٠ الطعن ٦٢٠ لسنة ٤٦ ق ، أما في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم فكان لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ، وذلك لعدم وجود نص بقانون تحقيق الجنايات مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية والذي أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها ( يرجع لنقض ١٦/٦/١٩٥٣ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ ص ٢٢٢ الطعن ١٣١٤ لسنة ٢٢ ق ) .

(٣) نقض ٢٠/٣/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ص ٣١٥ ق ٥٩ الطعن ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق .

(٤) نقض ٢٦/٢/٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ص ٧٥ ق ٣٠ الطعن ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق .

## المبحث الثاني

### ميعاد الاستئناف

حدد المشرع ميعاد الاستئناف بعشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو اعلان الحكم الغيابى ، أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ( م ٤٠٦ أ ج معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ ) ويضاف الى هذا الميعاد ميعاد مسافة طريق رغم عدم النص عليه صراحة اسوة بما قرره القانون فى المعارضة فالقياس فى القواعد الاجرائية جائز (١) .

أما الأحكام الحضورية اعتبارا فبيداً ميعاد الاستئناف من تاريخ الاعلان بها (مادة ٢٠٧ أ ج) . ويجب أن يكون الاعلان صحيحاً . والعبرة فى تحديد ميعاد الاستئناف هو بحقيقة الواقع لا بما اثبت خطأ (٢) ولا يحتسب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن الميعاد المقرر للاستئناف .

واستثناء من هذا المبدأ فللنائب العام - أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه (٣) أن يستأنف الحكم فى ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ( م ٤٠٦/٢ أ ج ) ويجب أن يكون هناك توكيل خاص صادر

---

(١) الدكتور رمسيس بهنام المرجع السابق ص ٢٨١ وما بعدها بند ١٥٩ .  
(٢) نقض ٧٦/٥/٩ أحكام النقض س ٢٧ ص ٤٧٥ ق ١٠٤ الطعن ١٤٨ لسنة ٤٦ ق .  
(٣) نصت المادة (٢٥) من قانون السلطة القضائية على أن يكون لدى كل محكمة استئنافية محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين .

لعضو النيابة المكلف بالتقرير بالاستئناف نيابة عن النائب العام أو المحامي العام المختص حتى تتوافر صفة الطاعن ، وقد منح هذا الميعاد بقصد الرقابة والاشراف على أعمال أعضاء النيابة ومراجعة تصرفاتهم .

وللعذر القهري أثره على ميعاد الاستئناف كما هو الحال في ميعاد المعارضة ، فاذا توافر المانع القهري لدى المحكوم عليه فإن ميعاد استئناف الحكم لا يسرى في حقه الا من يوم علمه رسميا بمصدوره لا من يوم صدوره (١) .

ويجب على المحكوم عليه التقرير بالاستئناف بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به في الميعاد حتى لا يكون الاستئناف غير مقبول شكلا (٢) . واذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها ( مادة ١١ مرافعات ) .

واعذار المستأنف بجهله بميعاد الاستئناف لا يصلح عذرا (٣) ، وأيضا لا يعتبر عذرا قهريا السفر خارج القطر بسبب شئون أعمال الطاعن المعتادة (٤) . وتقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير باستئنافه في الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فمتى قدر

---

(١) نقض ١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦ ص ٧٥ الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٢٣ ق ، نقض ١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٤ ص ١٨ الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق .

(٢) نقض ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٨ ص ٦١٧ القضية رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق ، نقض ١٩٥٧/١٠/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٠ الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٢٧ ق .

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٢ ص ٤٥٧ الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ ق ، نقض ١٩٥٧/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٤ ص ٩٠٦ الطعن ١٢٨٢ لسنة ٥ ق .

(٤) نقض ٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٤ ص ٥٦٧ الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٠ ق .

القاضي العذر ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت  
علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا (١) - ولا يجوز الدفع بالعذر  
القهرى لأول مرة أمام محكمة النقض .

وكما سبق أن قلنا فان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في  
الأحكام من الأمور المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة أن تفصل فيه في  
أية حال كانت عليها الدعوى (٢) الا أن اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام  
محكمة النقض ، مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم  
وإلا يقتضى تحقيقا موضوعيا (٣) .

ولقد فرق المشرع في مبدأ سريان ميعاد استئناف الأحكام الحضورية  
والأحكام الصادرة في المعارضة والغيابية والمعتبرة حضوريا على  
التفصيل التالي :

**المطلب الأول :** ميعاد استئناف الأحكام الحضورية .

**المطلب الثانى :** بدء ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة .

**المطلب الثالث :** بدء ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة  
والحضورية اعتبارا .

**أولا :** بدء ميعاد الأحكام الغيابية .

**ثانيا :** بدء ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة حضوريا .

---

(١) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٩ ص ١٠٦٨  
الطعن ٢١٩ لسنة ٢٩ ق ، نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٨  
ص ٣٩٢ الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق .

(٢) نقض ١٩٦٠/١/٢٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٨ ص ١٠٠ الطعن  
رقم ١٣٩٧ لسنة ٢٩ ق ، نقض ٧٦/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٢  
ص ٧١٥ الطعن ٤٧١ لسنة ٤٦ ق ، نقض ٦٤/٤/٢٧ أحكام النقض س ١٥  
ق ٦٦ ص ٣٣٦ الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ ق .

(٣) نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤ الطعن  
رقم ٧١٩ لسنة ٤٢ ق ، نقض ٧٦/٦/٦ أحكام النقض س ٢٧ ص ٦٠٦ ١٣٤  
الطعن ٢٦٦ لسنة ٤٦ ق ، نقض ٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ص ٩٢٤  
ق ١٩٨ الطعن ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق .

## المطلب الاول

### ميعاد استئناف الأحكام الحضورية

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا (م ٢٣٩ أ ج) .

ويبدأ ميعاد استئناف الأحكام الحضورية من تاريخ النطق بالحكم (م ٤٠٦/١ أ ج) ولا يحتسب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن هذا الميعاد (١) لأن المقصود من تاريخ النطق بالحكم أن هذا الميعاد لا يتوقف سريانه على اعلان الحكم (٢) ويجب أن يكون المحكوم عليه عالما بتاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم باعلانه اعلانا قانونيا . ولما كان القانون قد أوجب الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد فان أى طريقة أخرى لاتقوم مقامه (٣) . واذا صادف أن اليوم المحدد للنطق بالحكم عطلة رسمية فان الدعوى تؤجل اداريا لجلسة أخرى للنطق بالحكم وفي هذا الفرض فان ميعاد الاستئناف يبدأ سريانه للمحكوم عليه من تاريخ علنة القانوني بصدر الحكم .

والعبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي — هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه اذ مناط اعتبار الحكم حضوريا

---

(١) نقض ١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٨ ص ٦٢٤ الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠ ق .  
(٢) نقض ١٩٣٥/٥/١٣ مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ١ ص ٢٠٤ الطعن ١١١٣ لسنة ٥ ق .  
(٣) نقض ٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق .

هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

والأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة الا أنه يجوز أن يحضر وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فان حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا (١) .

ان واجب الخصم يقضى عليه تتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، فاذا نظرت الدعوى في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات (٢) .

## المطلب الثاني

### ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة

الحكم الغيابي الصادر في المعارضة لا يمكن أن يكون محلا للمعارضة مرة أخرى فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره ، وأن ميعاد استئنافه يجب أن يبدأ سريانه للمتهم من يوم النطق بالحكم الصادر في المعارضة ( م ١/٤٠٦ أ ج قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ ) .

---

(١) نقض ١٩٧٢/٥/٧ احكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق .  
(٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٦ احكام النقض س ١٦ ق ١٧٤ ص ٩٠٦ الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥ ق .

أساس ذلك افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة لبطلان الاعلان الخاص بالجلسة التي مسدر فيها الحكم المطعون فيه أو عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته لأسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري لمتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابدائه مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم<sup>(١)</sup> والاعلان الصحيح يجب أن يكون لشخص المعارض أو في محل اقامته ويسقط حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة أعمالا لنص المادة ٣٣٣ أ . ج<sup>(٢)</sup> . وأيضا اذا ثبت أن تخلف المعارض كان لأسباب قهرية ، فإن بدء ميعاد الاستئناف في حقه من اليوم الذي يعلم فيه رسميا بالحكم<sup>(٣)</sup> .

وقضى بأنه « اذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الاهتداء الى عنوانه وكان الحكم المستأنف لم ييحث تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه

---

(١) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٣ ص ٣٦٢ الطعن ١٥٥٥ لسنة ٢٩ ق .

(٢) نقض ١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ص ٦٦٥ ق ١٢٩ الطعن ٣٢١ لسنة ٤٦ ق ، نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ المرجع السابق س ٢٧ ص ٦٥٨ ق ١٣٩ الطعن ١٣٠ لسنة ٤٧ ق .

(٣) نقض ١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٥ ص ٥٧٠ الطعن ١٩٢ لسنة ٥٩ ق .

مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بلء لتخضع من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد فإنه يكون قد أخطأ (١) .

وقضى « إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت بما يفيد اعلان المتهم بالجلسة التي نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته مع وجوب ذلك قانونا فإن ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد مهسوبا من يوم صدوره وليس من يوم اعلانه أو علم المتهم به علما رسميا يكون قد أخطأ في القانون » (٢) .

كما قضى « ان استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابى الابتدائى لاختلاف طبيعة كل من الحكمين فاذا أغفل الحكم الاستئنافى الفصل فى شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق وهو ما لم يكن مطروحا فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه (٣) .

وان استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يشمل كذلك الحكم الغيابى (٤) ، لأن كلا الحكمين متداخلان ومندمجان

- 
- (١) نقض ١٢/٣/١٩٥٧ احكام النقض س ٨ ق ٢٦٣ ص ٩٥٩ للطعن ١٢٣٥ لسنة ٢٧ ق .  
(٢) نقض ١٣/٢/١٩٦٢ احكام النقض س ١٣ ق ٤٢ ص ١٥٥ الطعن ٩٥ لسنة ٣١ ق .  
(٣) نقض ٥/٢٥/١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ ق ١٧٧ ص ٧٥٣ الطعن ٦٤٨ لسنة ٤٠ ق .  
(٤) نقض ١٤/٣/١٩٥٥ مجموعة القواعد فى ٢٥ علما ص ٢٢٤ الطعن ٤٢ لسنة ١ ق .

أحدهما في الآخر مما يلزم عنه استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن  
ويطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه (١) . والحكم  
الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو في حقيقته حكم غيابي  
بصدوره في غيبة المحكوم عليه ، فهو كسائر الأحكام الغيابية التي تصدر  
في غيبة المحكوم عليهم وعدم قبول المعارضة فيه لا يجعله حكما حضوريا  
لأن عدم قبول المعارضة ليس آتيا من جهة كونه حضوريا ، وإنما من  
جهة المبدأ القائل بعدم جواز المعارضة في حكم مرتين (٢) .

وقضى بأن « الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، إلا أن ذلك محله أن يكون  
المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها وأن يكون  
عدم حضوره أمام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول ، أما إذا كان  
المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته  
في المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام  
المحكمة فإنه لا يصح أن يفترض في حقه العلم بالحكم ومحاسبته على هذا  
الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يعلم  
بالحكم أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر ، فعندئذ يبدأ موعد الاستئناف  
بالنسبة له (٣) .

— وقضى « إذا كان المتهم المعارض قد تخلف عن حضور الجلسة  
المحددة لنظر معارضته وكان لا يدعى في أسباب طعنه بالنقض أنه قام

---

(١) نقض ١٩٥٥/٥/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٨ ص ٩٣٣ الطعن ١٥١  
لسنة ٢٥ ق ، نقض ٦٠/٢/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٢ ص ٨٤١ الطعن  
١٣٧٥ لسنة ٣٠ ق ، نقض ٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٤ ص ١٣  
الطعن ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق .

(٢) جندی عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الأول ص ٥٧٢ طبعة  
سنة ١٩٣١ .

(٣) نقض ١٩٦٤/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٤ ص ٥٨٤  
الطعن ٤٢٤ لسنة ٣٤ ق .

لديه عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلسة المعارضة فان الحكم اذا قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يكون بريئاً من سائبة البطلان — ومن ثم يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية (١) .

— وحكم بأن « ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا محل للاحتجاج بأن الحكم الغيابي لم يعلن للمتهم مادام قد ثبت أنه عارض فعلاً في هذا الحكم (٢) .

— وقضى « متى كان لا يبين من المفردات أن الطاعن أعلن اعلاناً قانونياً لحضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلاً وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وغوتت على الطاعن احدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون (٣) .

— وقضى بأنه « لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن اذا كان عدم حضور المعارض — بجلسة المعارضة راجعاً لعذر قهري وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الا من يوم علم المحكوم عليه به رسمياً لا من تاريخ صدوره (٤) .

---

(١) نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ احكام النقض س ١٨ ق ٢٣٧ ص ١١٣٣ الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٧ ق .  
(٢) نقض ١٩٥٦/٥/١ احكام النقض س ٧ ق ١٩٧ ص ٧٠١ القضية رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق .  
(٣) نقض ١٩٧١/٦/١٣ احكام النقض س ٢٢ ق ١١١ ص ٤٥٥ الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤١ ق .  
(٤) نقض ١٩٥٣/٤/٢١ احكام النقض س ٤ ق ٢٦٩ ص ٧٤٢ الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق .

### المطلب الثالث

#### ميعاد استئناف الأحكام الغيابية

يكون الحكم غيابيا — إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف ولم يرسل وكيلًا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ولم يبد دفاعه في جلسة المرافعة ، بشرط أن يكون المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية عالما بنتيجة اعلانه قانونا بتاريخ الجلسة . ويجب أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه أو في محل اقامته ، اذ اعلان المحكوم عليه لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العمومية لا يصح .

وقضى « ان اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فاذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة فان الحكم المطعون فيه اذا قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على الاعلان يكون باطلا وميعاد استئنافه لا يبدأ الا من تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا (١) . وميعاد استئناف الحكم الغيابي عشرة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عملا بالمادة ٤٠٦ اجراءات جنائية (٢) . واذا صادف آخر الميعاد يوم عطلة رسمية امتد الميعاد الى اليوم التالي مباشرة (٣) .

(١) نقض ٦٤/٢/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٦ ص ٦٣٤ الطعن ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق .

(٢) نقض ٧٧/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٨ ص ١٣٥ ق ٢٩ الطعن ١٠٨٩ لسنة ٤٦ ق .

(٣) نقض ٧٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ص ٨٢٦ ق ١٧٧ الطعن ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق .

ولمعرفة بداية ميعاد استئناف الأحكام الغيابية يتعين التفرقة بين  
فرضين :

### الفرض الأول :

أن يكون الحكم الغيابي قابلا للمعارضة دون أن يعارض المتهم أو  
المستول عن الحقوق المدنية ففى هذا الفرض يبدأ ميعاد الاستئناف بعد  
فوات ميعاد المعارضة وهو ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم مضاهما  
اليه مواعيد المسافة كما بينتها أحكام المادتين ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات  
المدنية والتجارية فمواعيد الاستئناف متتالية لا متقاربة (١) .

### الفرض الثانى :

أن يكون الحكم الغيابي قابلا للمعارضة وعارض فيه المحكوم عليه ،  
وهنا يبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ الفصل فى المعارضة .

والنيابة العامة — كما قلنا آنفا — محرومة من المعارضة نظرا لأن  
الأحكام حضورية بالنسبة لها اذ أنها عنصر جوهرى وضرورى فى تشكيل  
المحاكم الجنائية .

فاذا استأنفت النيابة العامة الحكم وكان ميعاد المعارضة مازال  
ممتدا أمام المحكوم عليه غيابيا ، فيتم ايقاف الفصل فى استئناف النيابة  
حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها ، والا كان الحكم

---

(١) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٧٠ .  
وأىضا قضى « اذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة فى  
مواجهة النيابة لعدم الاهتداء الى عنوانه وكان الحكم الاستئنافى لم يبحث تاريخ  
علم المتهم بالحكم الصادر فى المعارضة حتى يجعل منه مبدءا لسريان ميعاد  
الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدءا لهذا الميعاد فانه يكون  
قد اخطأ ( نقض ٥٧/١٢/٣ ص ٨ ق ٢٦٣ ص ٩٥٩ الطعن ١٢٣٥ لسنة ٢٧ ق) .

باطلا (١) . واستئناف النيابة يكون معلقا على تأييد الحكم المستأنف أو الغائه أو تعديله ، فيسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي بصدور الحكم في المعارضة بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابيا ، ولو بايقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ وهو عنصر من عناصر تقدير العقوبة وله أثر في كيانها (٢) .

— وقضى بأنه « اذا لم تستأنف النيابة الحكم الغيابي ، وعارض فيه المتهم وحكم بتأييده فلا يقبل من النيابة الحكم الصادر في المعارضة ، لانه اذا لم يكن لها أن تستأنف الحكم الغيابي متى أصبح نهائيا بفوات ميعاد الاستئناف ، فليس لها أيضا أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي لأن هذا الحكم انما يعيد للحكم الغيابي قوته التي أوقفها معارضة المتهم ايقافا مؤقتا ويمتزع الحكمان ويعتبران حكما واحدا . وعلى العكس من ذلك اذا عدل الحكم الغيابي أو ألغى بناء على المعارضة فان النيابة تواجه حكما جديدا ويكون لها أن تطعن فيه بالطرق القانونية وفي المواعيد القانونية (٣) — أما اذا استأنفت النيابة الحكم الغيابي وعارض فيه المحكوم عليه ، فالمعارضة لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى أن يفصل فيها ، فاذا صدر حكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايدانا بعدم تغير مركز الخصومة باتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معا وكان استئناف الحكم الأول الذي تأكد بالثاني هو استئناف قائم لم يسقط لأن الحكم الأول لم يسقط بل ان هذا الاستئناف أصبح منسجبا أيضا

---

(١) نقض ١١/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٧ ص ٩٣٧ الطعن ٦٤٩ لسنة ٣٧ ق .

(٢) نقض ٢٠/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٦ ص ٢٦٠ الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣١ ق .

(٣) لجنة المراقبة ١٩٠٦/٣/٥ مج ٧ عدد ٧٩ واستئناف مصر في ١٢/٦/١٩٠٤ مج ٦ عدد ٨٨ أشار اليهما المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٧٤ وما بعدها .

على الحكم الثانى بطريق التبعية وليس على النيابة أن تجدده • ولكن إذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه وتعديله فيتمين على النيابة أن تجدده •

أما إذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه وتعديله فيتمين على النيابة أن تجدد استئنافها لأن الحكم الغيابى المعارض فيه قد انمضى ولا أثر له واستتبع زواله زوال استئناف النيابة له (١) •

ويجوز للمحكوم عليه أن يلجأ مباشرة بالطن بالاستئناف فى الحكم الغيابى الصادر ضده دون أن يعارض ، وفى هذه الحالة يعتبر أنه تجاوز عن استعمال حقه فى المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف (٢) •

وقضى « بأنه للمحكوم عليه غيابيا أن ينزل عن حقه فى رفع المعارضة واتخاذ سبيله الى التقرير بالاستئناف فى الحال » (٣) •

---

(١) نقض ١٩٣٠/١/٢٣ محاكمة ١٠ عدد ٣٢٤ ، وبهذا المعنى مصر الابتدائية ١٩٠٥/١٢/٣١ مج ٧ عدد ٣٩ ، نقض ١٩٠٥/١/٧ مج عدد ٦٠ ، ١٩١٢/٥/٤ مج ١٣ عدد ٩٩ ، ١٩٣٩/١٢/١٤ المحاكمة ٩ عدد ٣٧٣ - اشار اليهم المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٣٧٥ •

(٢) نقض ١٩٦٥/٦/١٤ احكام النقض س ١٦ ق ١١٣ ص ٥٧٠ الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٤ ق •

(٣) نقض ١٩٦٥/١٢/٦ احكام النقض س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠ الطعن

رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق •

## المطلب الرابع

### ميعاد استئناف الأحكام الحضورية اعتباريا

الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد من ٢٣٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها (م ٤٠٧ أ ج) .

وهذه الأحكام غيابية في حقيقتها — وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فأوجب القانون أن يكون بدء استئنافها من تاريخ اعلان المتهم بها (١) بغض النظر عما اذا كان قد علم من طريق آخر بصدورها (٢) غير الاعلان بصدور الحكم (٣) ويسرى هذا المبدأ بالنسبة لاستئناف المسئول عن الحقوق المدنية قياسا على ما نصت عليه المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات بالنسبة لاستئناف المتهم في الأحكام المعتبرة حضوريا .

---

(١) نقض ١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣ الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق .  
(٢) نقض ١٩٧٠/١٠/٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٢ الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٧ ق .  
(٣) نقض ١٩٥٤/٧/٥ مجموعة القواعد في ٢٥ علما ص ٢٠٩ الطعن ٢٣٩ لسنة ٢٤ ق .

## المطلب الخامس

---

### ميعاد استئناف النائب العام

---

للنائب العام سلطات عادية وهي التي يباشرها كباقي أعضاء النيابة العامة وأخرى اختصاصات استثنائية<sup>(١)</sup> ومنها حقه في الاستئناف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ( م ٤٠٦/٢ أ ٠ ج معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ ) .

— ويبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بالحكم ولايزاد عليه ميعاد للمسافة<sup>(٢)</sup> وقرر المشرع هذا الميعاد للنائب العام حيث أنه المشرف على الدعوى الجنائية ، باعتباره ممثلاً للمهئية الاجتماعية ولما له من حق الاشراف والرقابة على تصرفات أعضاء النيابة العمومية .

— وهذا الحق قد يباشره بشخصه أو بتوكيل خاص لأحد أعضاء النيابة ويباشره من يقوم بأعماله عند خلو الوظيفة لأن هذا الاختصاص يرتبط بالوظيفة لا بالشخص نفسه<sup>(٣)</sup> .

ولقد حسم قانون السلطة القضائية ذلك بالنص في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية على أنه « في حالة غياب النائب

---

(١) يمكن الرجوع الى اختصاصات النائب العام الى الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد ص ٧٦ .

(٣) جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٦٨ .

العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحصل محله المحامي العام الأول وتكون له جميع اختصاصاته » .

— وللمحامي العام في دائرة اختصاصه أن يستأنف في ميعاد الثلاثين يوما ، حيث أن له جميع حقوق واختصاصات النائب العام المنصوص عليها في القوانين ( مادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ المعدل بالقانونين ٤٩ لسنة ٧٣ ، ١٧ لسنة ٧٦ ) .

ولقد قضت محكمة النقض بأن « من حق المحامي العام في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح في مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها » (١)

— وقضى بأن « الاستئناف الذي يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد انقضاء عشرة الأيام المحددة في القانون يكون صحيحا » (٢) .

وقضى بأنه « لما كان الحكم الابتدائي قد صدر في ١٩٧٠/١/٢٩ وتم التقرير بالظعن فيه بالاستئناف في ١٩٧٠/٢/١٢ ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص فان استئناف النيابة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون » (٣) .

---

(١) نقض ٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٤ ص ٣٢١ القضية رقم ٤١٣ لسنة ٢١ ق .

(٢) نقض ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢ الظعن ٤٧٧ لسنة ٢١ ق .

(٣) نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤ الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق .

## المطلب السادس

### ميعاد الاستئناف الفرعى

الاستئناف الفرعى أو المقابل هو استئناف ثانوى أو جانبي اذا ما قورن بالاستئناف الأسمى ويمارسه من له الحق فى الاستئناف فى ميعاد عشرة الأيام اذا ما استأنف أحد خصوم الدعوى خلال ميعاد الاستئناف الأسمى وميعاد الاستئناف الفرعى هو خمسة أيام تبدأ من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف الأسمى ولا يقبل الامتداد أبداً لأى سبب من الأسباب <sup>(١)</sup> . ولم يكن فى قانون تحقيق الجنايات الملقى نص يجيز الاستئناف الفرعى فى المواد الجنائية ولكن المشرع المصرى استحدث فكرة الاستئناف الفرعى جرياً على ما سارت عليه بعض التشريعات كالتشريع الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط حيث أن المادة ٤٠٩ أ . ج تنص على أنه « اذا استأنف أحد الخصوم فى مدة عشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء عشرة الأيام المذكورة » .

والحكمة من استحداث الاستئناف الفرعى كما أفصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية على المادة ٤٣٢ التى أصبحت ٤٠٩ « بقوله فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية عشرة الأيام وبذلك يفاجىء خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه ، فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف اذا أراد صوتاً لمصالحه » .

(١) عدلى عبد الباقى — قانون الاجراءات الجنائية مطلقاً على نصوصه ص ٢١١ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦ .

إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده خلال الميعاد القانوني ،  
امتد الميعاد بالنسبة للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام  
أخرى من تاريخ انتهاء عشرة الأيام •

ولا يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنف في خمسة  
الأيام التالية لانتهاء عشرة الأيام المقررة قانوناً لاستئناف المتهم ، إذ  
ان خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحق المدني وليس المسئول عن  
الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس  
مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة فهي مسئولية تبعية  
مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني  
فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع (١) أما إذا استأنف  
المدعى بالحق المدني امتد الميعاد لكل من المتهم والمسئول عن الحقوق  
المدنية إذ أنهما خصوم في الدعوى المدنية •

ويجب لقبول الاستئناف الفرعي وبالتالي ينتج أثره أن يرفع  
الاستئناف الأصلي في ميعاد عشرة الأيام ولا يشترط لامتداد الميعاد أن  
يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المحددة للتقرير به ذلك لأن  
نص المادة ٤٠٩ أ • ج عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف قد تم  
في نهاية المدة أو في خلالها (٢) •

ولا ينشأ الحق في الاستئناف الفرعي إذا استأنف النائب العام أو  
المحامي العام في دائرة اختصاصه خلال الثلاثين يوماً المحددة لة بنص  
القانون لأن الشارح نص على أن يبتدىء ميعاد الاستئناف الفرعي من  
تاريخ انقضاء ميعاد الاستئناف الأصلي الذي يتعين التقرير به خلال

---

(١) نقض ٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ص ٩٧ ق ١٦ الطعن ٥٦٨

لسنة ٤٨ ق •

(٢) نقض ١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٧ ص ٣٧٧ الطعن

رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق •

الأيام العشرة لا من تاريخ الاستئناف الأصلي (١) فضلا عن أن حكمة هذا الأجل الطويل هي الرقابة والاشراف على تصرفات أعضاء النيابة ولا تتسق معها حكمة الاستئناف الفرعى كما أن المتهم يستفيد من هذا الاستثناء ولا محل لمنحه حق الاستئناف الفرعى (٢) .

وأیضا لا ينشأ الحق فى الاستئناف الفرعى اذا امتد ميعاد الاستئناف الأسمى بتوافر مانع قهرى للمحكوم علیه لأن ممارسة الاستئناف الفرعى محدودة بخمسة أيام من تاريخ انقضاء الأيام العشرة المقررة فى القانون (٣) .

— والتنازل عن الاستئناف الأسمى لا يمنع السير فى نظر الاستئناف الفرعى مادام رفع صحیحا (٤) ولا تأثير للاستئناف الأسمى على الاستئناف الفرعى الذى أصبح قائما بذاته (٥) .

---

(١) د . فتحى سرور المرجع السابق ص ٨٣٢ ، دكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ٥١٣ ، الدكتور عمر السعيد رمضان ص ٥٩٣ ، الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٢٩ .  
(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاى المرجع السابق ص ٧٥٤ .  
(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٨٣٢ .  
(٤) الدكتور مأمون سلامة المرجع السابق ص ٨٢٩ .  
(٥) السيد حسن البغال المرجع السابق ص ١٣٨ .

## المبحث الثالث

### التقرير بالاستئناف (١)

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم للحضوري أو اعلان الحكم الغيابي ، أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك . وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوما

الأصل الثابت في الدفتر ( رقم المتابع _____ ) أورنيك رقم ٥ س نيابة تقرير استئناف تاريخ التقرير _____ سنة ١٩ _____ اسم المقرر وصفته _____	(١) الصورة التي ترفق بملف القضية : ( رقم المتابع _____ ) أورنيك رقم ٥ س نيابة تقرير استئناف في يوم _____ الموافق _____ سنة ١٩ _____ ( ١٣٩ ) حضر للقلم الجنائي بمحكمة _____ الوطنية _____
تاريخ الحكم _____ سنة ١٩ _____ رقم القضية _____ تاريخ الجلسة المحددة لنظر استئناف _____ سنة ١٩ _____ تاريخ ورقم ارسال القضية لنظر الاستئناف _____ سنة ١٩ _____ وأشر بذلك في الجدول المقرر الكاتب _____	وقرر أن يرفع استئنافا عن الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ _____ سنة ١٩ _____ في القضية رقم _____ سنة ١٩ _____ وبناء على ما ذكر قد حرر هذا التقرير ووقع عليه ، المقرر الكاتب رئيس القلم الجنائي حدد لنظر هذا الاستئناف جلسة يوم _____ الموافق _____ سنة ١٩ _____ أمام الدائرة _____ المنعقدة بهيئة استئنافية بمحكمة _____ الابتدائية الوطنية ، وتنبه على المستأنف بذلك ووقع منه ويعلم باقي الخصوم بالحضور لهذه الجلسة ، المقرر بالاستئناف
رئيس القلم الجنائي _____	وكيل النيابة _____ تحريرا في _____ سنة ١٩ _____

من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف « م ٤٠٦ معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ » .  
ولا يغنى عن التقرير بالاستئناف دفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لايقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه ولا باعلان على يد محضر (١) .

ويجوز أن يقرر بالاستئناف نيابة عن المتهم شخص يمثله قانونا أو لديه توكيل يبيح ذلك ولو لم يكن هذا الشخص محاميا (٢) .

ويحدد قلم الكتاب في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التي حددت لنظره ويعتبر ذلك اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة وتكف النيابة العام الخصوم الآخرين بالحضور ( م ٤٠٨ اجراءات معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ ) .

والتقرير بالاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما ستؤف بالफल من أجزاء الحكم وان كان استئناف النيابة العامة لا يتخصص بسببه الا أنه يتحدد حتما بموضوعه فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب (٣) .

واستئناف النيابة العامة ينقل الدعوى برمتها الى محكمة ثانى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتفصل فيها بما يخولها النظر من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تصفه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسة من طلبات ، ولا يقيد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة قيد الا اذا اقتصر في التقرير على أنه من واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة (٤) .

---

(١) ترض ٣٠/١/٩ مجموعة القواعد ج ١ ص ٤٣٢ اشر اليه الأستاذ عدلى عبد الباقى المرجع السابق ص ٤٤٥ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام ، المرجع السابق ص ٣٨٣ البند ١٦٠ .

(٣) نقض ١٩٧٧/٥/١٥ احكام النقض س ٢٨ ص ٥٨٦ ق ١٢٤ الطعن

١١٦ لسنة ٤٧ ق .

(٤) نقض ١٩٧٦/١٠/٢٥ احكام النقض س ٢٧ ص ٧٨٥ الطعن ٥٣٣

لسنة ٤٦ ق .

## هل يجوز للنائب العام أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف ؟

يبدو من ألفاظ وعبارات النص أن للنائب العام الخيار بين التقرير بالاستئناف في قلم كتاب إحدى المحكمتين التي أصدرت الحكم أو المختصة بنظر الاستئناف ، فالنائب العام من حقه تقرير الاستئناف أمام قلم كتاب محكمة الدرجة الأولى باعتباره خصما في الدعوى وله كافة حقوق الخصوم ، كما أن الميزة التي قررها المشرع للنائب العام عن غيره من أطراف الدعوى المهدف منها التيسير والتسهيل في إجراءات التقاضي بالنسبة له باعتباره ممثلا للهيئة الاجتماعية ، ولو كان قصد المشرع خلاف ذلك لما غير اللفاظ وعبارات « المادة ١٧٨ ت . ج الملغى التي كانت تعالج التقرير بالاستئناف الخاص بالنائب العام » (١) .

ويجب أن يكون التقرير أمام الكاتب المختص في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم على النموذج المطبوع من أصل ومقابل في سجل خاص معد لهذا الغرض ولا يكفي أن يحصل أمام الكاتب المختص خراج قلم الكتاب (٢) ، وبعد التقرير بالاستئناف يودع أصل النموذج في ملف الدعوى ويحتفظ بالمقابل في السجل لدى المحكمة للرجوع إليه إذا اقتضى الأمر . ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها بشأن إثبات بياناته — اللهم الا اذا وقع سهو أو خطأ فتكون العبرة بحقيقة الواقع (٣) .

ولا يلزم في التقرير بالاستئناف أن يكون مشتملا على أسباب (٤) .

---

(١) كانت المادة (١٧٨) تنص على أن الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية أي المحكمة الاستئنافية .  
(٢) عكس ذلك الأستاذ على زكي العرابي المرجع السابق ص ٢٧٥ ، ويرى الأستاذ عدلى عبد الباقي أنه يجب أن يحصل التقرير بقلم الكتاب لآخراجه المرجع السابق ص ٤٤٦ .  
(٣) نقض ١٩٧١/٤/٥ س ٢٢ ق ٨٤ ص ٣٤٢ الطعن ٢٩ لسنة ٤١ ق .  
(٤) المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٨٠ ، استاذنا الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٧٩٢ .

— والتقرير بالاستئناف بهذا الشكل من الاجراءات الجوهرية التي رسمها القانون ولا يمكن الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه كصحيفة دعوى أو خطاب أو تلعراف • وقضى بأن التأشير من النيابة على الرول أو على ملف القضية أو في الكشف المرسل للرئاسة برغبة استئناف حكم غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائما (١) •

ومن المبادئ المستقرة أن الاستئناف المقرر أمام موظف لا صفة له بذلك هو استئناف غير موجود وعلى ذلك يكون الاستئناف الذي يتم بتقرير أمام محكمة أخرى غير مقبول (٢) • ولطالب الاستئناف أن يقرر شفاها برغبته في رفع الاستئناف في قلم الكتاب أمام الكاتب المختص ، فيقوم الكاتب بتدوين هذه الرغبة في تقرير يوقع عليه نفسه (٣) ولم يستلزم القانون توقيع الطاعن على تقرير الاستئناف وعلّة ذلك أن التقرير بالطعن ما هو الا عمل اجرائى يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير ، وبمجرد تحرير هذا التقرير يعتبر الاستئناف قائما بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه (٤) •

— ونعتقد أنه يتعين توقيع الطاعن على تقرير الاستئناف للأسباب السالف بيانها في وجوب توقيع الطاعن على تقرير المعارضة وتدخّل

- 
- (١) نقض ٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣ الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق •  
(٢) نقض ١٥/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد في ٢٥ علما ص ٢٠٤ الطعن ٥٩٦ لسنة ٤٠ ق •  
(٣) نقض ١٩١١/٥/٢٠ ج ١٢ عدد ١٢٠ اثار اليه المستشار جندي عبد الملك المرجع السابق ص ٥٨١ •  
(٤) نقض ١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٩ ص ١٧٩ الطعن ١٨٩١ لسنة ٢٨ ق ، نقض ٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٢ ص ٧٢٩ الطعن ٢٩٤٣ لسنة ٣٢ ق — يرى الأستاذ السيد حسن البفال أنه لا يكفى التقرير شفاها للقول بقيام الاستئناف كما لا يكفى أن يقوم الكاتب المختص بتحرير البيانات دون توقيع المستأنف المرجع السابق ص ٩١ •

الدعوى في حوزة محكمة الدرجة الثانية بمجرد التقرير به ولا يغنى دفع الكفالة عن كتابة التقرير (١) .

ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير (٢) والعبرة بالتاريخ الحقيقي الذى قرر فيه طالب الاستئناف . وقضى « أنه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، الا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادى فإنه لا يعتد به اذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذى قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف » (٣) .

ورقة التقرير بالاستئناف تعتبر ورقة رسمية لا يصح الطعن فيها الا بطريق التروير (٤) .

— لا يوجب القانون على المحكوم عليه أن يقرر بالاستئناف بشخصه ومن ثم يجوز لطالب الاستئناف أن يوكل غيره بالتقرير بالاستئناف — ولا يشترط أن يكون محاميا ، والتوكيل قد يكون خاصا أو عاما ، فاذا كان التوكيل خاصا فيتعين ايداعه ملف الدعوى ، أما اذا كان التوكيل عاما فيجب على الكاتب المختص بالمحكمة أن يطلع عليه ويثبت رقم وتاريخ التوكيل والجهة المحررة أمامها ..

وإذا كان الوكيل محاميا فله أن ينيب محاميا آخر بالتقرير بالاستئناف

---

(١) جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٨٠ .

(٢) نقض ٦/٥/٦٨ أحكام النقض بس ١٩ ق ١٠٤ ص ٥٣٣ الطعن ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق .

(٣) نقض ٤/٣/١٩٦٣ أحكام النقض بس ١٤ ق ٣٢ ص ١٤٤ الطعن ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ ق .

(٤) نقض ٢٠/٦/١٩٢٨ قضية رقم ١١٩٠ لسنة ٢٥ ق أشار اليه المستشار جندى عبد الملك المرجع السابق ص ٥٨٠ .

قياسا على الحضور والمرافعة أمام المحاكم أو غير ذلك من اجراءات التقاضى ويكون ذلك تحت مسؤوليته دون حاجة الى توكيل خاص اللهم الا اذا وجد نص في التوكيل يمنع ذلك ويجب على قلم الكتاب المختص التحقق من توافر صفة الطاعن بالاستئناف حرصا على شغل وقت المحاكم دون جدوى وحتى لا يقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لانتهاء صفة الطاعن (٤) .

وإذا كان التقرير بالاستئناف بطريق الوكالة فيجب أن يتم خلال مدة الوكالة طبقا لأحكام القانون المدنى حتى لا يكون من غير ذى صفة ، ولا يغير من الأمر اذا انتهت الوكالة بوفاء الموكل قبل التقرير حضور ورثة المجنى عليه جلسات المحاكمة الاستئنافية اذ أن مثلهم

أمام هذه المحكمة لا يعنى عن وجوب التقرير ممن له صفة في ذلك (١) .  
والتقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم لا يصح أن يؤخذ حجة عليه اذا رأى عدم استعماله وقرر بالاستئناف بشخصه بعد الميعاد لعذر قهري كالمرض (٢) .

وقضت محكمة النقض « لما كانت المحكمة - بما قررته خطأ من أنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالاستئناف بواسطة وكيل - قد حجت نفسها عن تمحيص عذر مرضه فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه مما يوجب نقضه والاحالة (٣) .

---

(١) نقض ٦٧/١٠/٢٣ احكام النقض س ١٨ ق ٢-٤ ص ٩٩٤ الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق .

(٢) نقض ١٩٥٥/٥/٢ احكام النقض س ٦ ق ٢٨٠ ص ٩٣٧ القضية رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق ، نقض ١٩٦٧/١/٢٣ احكام النقض س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠ الطعن رقم ٣٦/١٤٦٩ ق .

(٣) نقض ١٩٦٧/١/٢٣ احكام النقض س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠ الطعن ١٤٦٩ لسنة ٣٦ ق .

ويجوز للوالى التقرير بالاستئناف بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية معا نظرا لأن ولايته عامة تشمل المال والنفس أما الوصى فيجوز له التقرير بالاستئناف بالنسبة للدعوى المدنية فقط .

ويجب أن يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة أيام كاملة ، والزم القانون النيابة العامة بتكليف الخصوم الآخرين بالحضور في الجلسة التي حددت ( المادة ٤٠٨ أ . ج ) ويجب أن يكون الاعلان سليما حتى ينتج آثاره القانونية .

وقضى بأن « أوجبت المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات على النيابة العامة تكليف الآخرين بالحضور عدا المستأنف بالحضور في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف ولما كانت مصلحة الجمارك خصما في الدعوى المطروحة ولها ما للخصوم الآخرين من حق الطعن في الحكم الصادر فيها على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، فان الحكم المطعون فيه اذا صدر دون اعلان مصلحة الجمارك « الطاعنة » يكون قد بنى على بطلان في اجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه (١) .

وعلم المحكوم عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف قد يكون بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف أو اذا كان التقرير من وكيل لأن ذلك يعتبر اعلانا لتاريخ الجلسة التي حددت لنظره ( م ٤٠٨ معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ٨١ ) .

والعلم الحقيقي للمحكوم عليه شرط أساسى للحكم بسقوط الاستئناف طبقا لأحكام المادة ٤١٣ أ . ج (٢) .

(١) نقض ١٥/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٤ ص ٦٤٢ الطمن ٥٤٧ لسنة ٣٧ ق .

(٢) نقض ١٥/١/٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١ ص ٦٥ الطمن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٧ ق .

وإذا فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً طالما يمكن اثبات التقرير بالاستئناف بأحد الأدلة مثل ثبوت التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف أو عن طريق شهادة مستخرجة من واقع جدول النيابة العامة مادامت المحكمة مطمئن في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمتها (١) .

---

(١) نقض ١٩٥٨/١٢/٩ احكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠ الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق .

## الفصل الثاني

### شكل الاستئناف في الشرائع اللاتينية

---

#### شكل الاستئناف

#### في التشريع الفرنسي

---

الاستئناف ثانی طرق الطعن العادية الا أنه يختلف عن المعارضة في أنه طريق اصلاح الحكم المطعون فيه ، وينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية • وكمبدأ عام يجوز استئناف جميع الأحكام الصادرة في مواد الجنح (م ٤٩٦ ج • أما الأحكام الصادرة في مواد المخالفات فيجوز استئناف بعضها بشروط (١) •

ولا يجوز استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنايات ، وانما يمكن الطعن فيها بطريق النقض أو بطلب اعادة النظر في الحالات التي حددها قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر •

وينقسم شكل الاستئناف الى :

المبحث الأول : صفة الطاعن •

المطلب الأول : استئناف النيابة العامة

---

(١) تفصل محاكم المخالفات في المخالفات التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون بعقوبة الحبس لمدة شهرين أو أقل أو ٢٠٠٠ فرنك غرامة أو أقل أو منع مصادرة الأشياء المضبوطة المستحقة القيمة (م ١٥٢١ ج • )

المطلب الثاني : استئناف المتهم •

المطلب الثالث : استئناف المدعى بالحق المدني •

المطلب الرابع : استئناف المسؤول عن الحقوق المدنية •

## المبحث الأول

### صفة الطاعن

---

لا يقبل الاستئناف الا من أطراف الدعوى الذين لهم مصلحة في الاستئناف •

وحدد المشرع على سبيل الحصر في المادة ٤٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية الأشخاص الذين من حقهم استئناف الأحكام وهم :

- ١ — المتهم  
Le prévenu
- ٢ — المسؤول عن الحقوق المدنية  
La personne civilement responsable
- ٣ — المدعى بالحق المدني  
La partie Civile
- ٤ — النائب في الجمهورية  
Procureur de la République
- ٥ — السلطة العامة في حالة مباشرة الدعوى العمومية  
Administration Publiques dans les cas ou celles ci - exercent l'action publique
- ٦ — النائب العام لدى محكمة الاستئناف  
Procureur général prés la cour d'appel

( م ١٣ — التشريع المصرى )

## المطلب الأول

### استئناف النيابة العمومية

حق النيابة العمومية في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح مطلق بدون قيد ولا شرط (م ٤٩٧/٤ أ . ج ) . سواء لعدم الحكم بطلباتها أو الحكم بالبراءة لخطأ في تطبيق أحكام القانون أو تأويلها .

ويختلف الأمر عند استئنافها الأحكام الصادرة في مواد المخالفات على التفصيل التالي :

أولاً : يقبل استئناف النيابة العمومية لدى محكمة المخالفات والنائب في الجمهورية والنائب العام لدى محكمة الاستئناف ، إذا ما حكم بعقوبة الحبس فعلاً أو إذا كانت العقوبة المستحقة تتجاوز خمسة أيام حبس أو غرامة قدرها ١٦٠ فرنكاً (١) .

ولا يقبل استئناف النيابة العمومية في حالة عدم الحكم بالحبس فعلاً أو كانت العقوبة المقررة قانوناً خمسة أيام أو تقل عن خمسة أيام ، لأن القانون اشترط في حالة العقوبة المستحقة أن تزيد على خمسة أيام .

ولكن يجوز للنائب العام استئناف كافة الأحكام الصادرة في مواد المخالفات (٢) دون قيد أو شرط .

وللسلطة التنفيذية استئناف الحكم الصادر في الدعوى العمومية ، إذا كانت هي التي تباشرها (٣) كالدعوى المرفوعة بناء على طلب جهة

(١) المادة ١١/٥٤٦ ج .

(٢) مادة ١٥/٥٤٦ ج .

(٣) المادة ١٥/٤٩٧ ج .

الادارة فيما يتعلق بالمياه والغابات اذ يجوز استئناف الأحكام الصادرة بشأن المياه والغابات من كل أطراف الدعوى بصرف النظر عن طبيعة الأحكام وأهميتها (١) .

واستئناف النائب العام في الجمهورية لا ينتج أى أثر في مواجهة المسئول عن الحقوق المدنية اذا كان تقرير الاستئناف لم يبين سوى اسم المتهم (٢) .

## المطلب الثانى

### استئناف المحكوم عليه

يقاس حق استئناف المتهم بمقدار مصلحته وبصفة عامة يجوز له استئناف الأحكام الصادرة ضده في مواد الجرح الا أنه لا يستطيع أن يستأنف الحكم الصادر بالافراج ، ومع ذلك يمكنه استئناف الحكم الصادر ببراءته اذا لم يحكم له بالتعويض المدنى المطالب به في مواجهة المدعى بالحق المدنى (٣) .

ويختلف حقه في استئناف الأحكام الصادرة في مواد المخالفات En matière de Simple police عنه في الأحكام الصادرة في مواد الجرح . اذ يمكنه استئناف الحكم اذا قضى بالحبس أو اذا كانت العقوبة المستحقة تزيد على الحبس لمدة خمسة أيام أو ١٦٥ فرنكا غرامة (٤) ،

(١) المادة ١٤/٥٤٦ . ج — معلة بالقانون ٦٦ — ٧٢ في ١/٢٢/١٩٦٦

(٢) Dijon ١٩٢٢/٢/٨ دالوز الدورية Dalloz., Recueilpériodique

١٩٢٣ — ٢ — ١٤١ التعليق على المادة ١٤٩٧ . ج .

(٣) Garraud R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١٠٧٨ .

(٤) المادة ١١/٥٤٦ . ج .

وكذلك اذا قضى بالتعويضات المدنية (١) حتى ولو كانت العقوبة المستحقة تقل عما سبق ايضاحه (٢) .

ولا يستفيد المتهم المفرج عنه من المحكمة الجزئية من استئناف النيابة العامة اذا كان قضى عليه بالتعويضات المدنية لصالح المدعى بالحق المدني (٣) .

ولما كانت المادة ٤٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية أعطت المتهم وحده حق الاستئناف دون المؤمن لديه ، فلا يجوز لو كيل الدعوى استئناف الدعوى المدنية لحساب المؤمن لديه والا كان الاستئناف خارج عن حدود الوكالة الصادرة له من المتهم (٤) .

### المطلب الثالث استئناف المدعى بالحق المدني

للمدعى بالحق المدني استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنب فيما تعلق بالتعويضات المدنية فقط (م ٤٩٧/٣٠٣ ج) .

وحقه في استئناف الأحكام الصادرة في مواد المخالفات مشروط بأن يكون الحكم قاضيا بالحبس فعلا أو كانت العقوبة المستحقة تتجاوز الحبس

- 
- (١) المادة ٥٤٦/١٢ ج .  
(٢) مارل روجى وفيتى أزيه Merle. R. et Vitu. A. المرجع السابق ص ٦٦٤ بند ١٤٤٦ .  
(٣) جناية ١٨/٥/١٩٣٥ مجموعة دالوز الدورية Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence ١٩٣٥ — ٣٦٤ ، جناية ١٨/٧/١٩٢٤ .  
الرجع السابق D.H ١٩٢٤ — ٩٠٢ — التعليق على المادة ٤٩٧ ا ج .  
(٤) جناية ٢٨/٣/١٩٦٨ دالوز ١٩٦٨ — ٧١٢ Paris وايضا جناية ٣١/٣/١٩٦٧ دالوز Dalloz ١٩٦٧ — ٥٧٨ — التعليق على المادة ١٤٩٧ ج .

خمسة أيام أو ١٦٠ فرنكا غرامة ، وحقه هذا مقصور على الدعوى المدنية (م ٥٤٦/٣٠٣ ج) .

أما إذا لم يقض بالحبس فعلا أو كانت العقوبة المستحقة تقل عن النحو السالف بيانه فلا يقبل استئنافه (١) . ويمكنه رفع استئناف فيما يتعلق بالتعويضات المدنية فقط ، حتى إذا لم تستأنف النيابة العمومية حكم البراءة الصادر في الدعوى الجنائية والذي حاز قوة الشيء المقضى فيه (٢) .

ويجب على الطاعن أن يبين ويكيف الوقائع إذا كانت توجد رابطة ، لأجل أن يحكم على المتهم بالتعويضات المدنية (٣) .

ولما كان استئناف المدعى بالحق المدني يخضع للأحكام التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية ، فمن ثم لا يخضع حقه في الاستئناف لشرط النصاب المالى المطلوب توافره لقبول الدعوى أمام المحاكم المدنية ، وبالتالي يكون استئنافه مقبولا مهما قلت قيمة مبلغ التعويضات المدنية المطالب بها (٤) .

- 
- (١) مارل روجى وفيتى انريه Merle. R. et Vitu. A. المرجع السابق ص ٦٦٤ بند ١٤٤٦ .
- (٢) جناية ١٩٤٤/١/٢٦ دالوز Dalloz Recueil analytique de Jurisprudence et de législation année 1941 ١٩٤٤ — ١٠٨ ، ١٩٥١/٨/٧ دالوز ٦٧١ — التطبيق على المادة ١٤٩٧ ج .
- (٣) جناية ١٩٥٦/٢/٧ دالوز Dalloz ١٩٥٦ موجز Somm ١٢٩ التطبيق على المادة ١٤٩٧ ج .
- (٤) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١٠٧٨ .

## المطلب الرابع

### استئناف المسئول عن الحقوق المدنية

كembداً عام يستطيع المسئول عن الحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنب<sup>(١)</sup> — فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط — اذ حقه هذا عام ومطلق يمارسه استقلالا عن كل استئناف آخر تحت شرط وحيد وهو عدم ترتيب أى أثر له بدون تغيير الحكم الصادر في الدعوى الجنائية<sup>(٢)</sup> .

ولا يمكنه استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات الا اذا حكم بالحبس فعلا أو اذا كانت العقوبة المستحقة تزيد على خمسة أيام حبس أو ١٦٠ فرنكا غرامة<sup>(٣)</sup> وفي هذه الحالة بالذات يجوز له الاستئناف حتى ولو حكم بالبراءة<sup>(٤)</sup> . وهو يملك حق الاستئناف فيما يتعلق بالتعويضات المدنية المقضى بها ( م ٢/٥٤٦ أ ج ) وهذا الحق يملكه في كل حالات الشق المدني من الدعوى الخاص بالتعويضات المدنية فقط ( م ٢٣/٥٤٦ ج ) .

وحقه في الاستئناف قائم حتى اذا قبل المتهم الحكم ، لأن

(١) المادة ١٢/٤٩٧ ج .

(٢) جناية ١٨/٦/١٩٣٠ دالوز القضائية الاسبوعية

Daloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence

١٩٣٠ — ٥٢٥ ، جناية ١٤/٥/١٩٣٤ ذات المرجع ١٩٣٤ — ٣٨٢ ، جناية

١٩٥٦/١٠/٣١ دالوز ١٩٥٦/١١/٦ ، جناية ٣٩ ، Somm ١٩٥٦/١١/٦

دالوز ١٩٥٧/١١/٦ ، جناية ٥٦ — التعليق على المادة ١٤٩٧ ج .

التعليق على المادة ١٤٩٧ ج .

(٣) المادة ١/٥٤٦ ج . ج معدلة بالمادة ٦٣ من القانون رقم ٧٢ —

١٢٢٦ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٢ .

(٤) لارجيرجان. J. Larguier. Droit pénal général et procédure pénale.

ص ١٨٠ بند ٢/٣ — الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٢ باريس .

استئناف كل منهما مستقلا عن الآخر لأن استئناف المتهم يقوم على العقوبة أما استئناف المسئول عن الحقوق المدنية يكون بناء على التعويضات المدنية رغم انهما يقومان على أساس مشترك هو مصلحتاهما معا ، وان كانا يختلفان من ناحية الموضوع (١) .

ويجوز له استئناف الأحكام الصادرة في القضايا المرفوعة من جهة ادارة المياه والغابات حيث ان الاستئناف جائز لكل طرف من أطراف الدعوى تمسه العقوبة المقضى بها (٢) .

## المبحث الثاني

### ميعاد الاستئناف

حدد القانون ميعاد الاستئناف بعشرة أيام تحتسب من يوم الطعن بالحكم اذا كان الحكم حضوريا ( م ١/٤٩٨ أ . ج ) اذا صدر في مواجهة المتهم الحاضر أو الممثل في الدعوى أو الذى أعلن قانونا بالحكم (٣) . ولا يحسب يوم النطق بالحكم ضمن الأيام العشرة ولكن يدخل في الحساب اليوم الأخير الذى ينتهى فيه الميعاد اذ الميعاد يحسب بالأيام وليس بالساعات . أما اذا كان الحكم غايبيا لعدم حضور المتهم أو لتكرار الغياب فيبتدىء الميعاد يوم اعلان الحكم للمتهم بالطريق الذى رسمه القانون ( م ٤٩٩ أ . ج ) . ويجب أن يتم الاستئناف خلال ثمانين ساعة اذا قضت المحكمة في طلب الافراج طبقا لنص المادة

(١) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١٠٧٨ .

(٢) المادة ١٤/٥٤٦ . ج - معلة بالقانون ٦٦ - ٧٢ الصادر في

٢٢ يناير ١٩٦٦ .

(٣) Soyer. J. C. المرجع السابق بند ٦٤٢ ص ٣٥٢ .

١٤٨٥/١ و ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكذلك اذا طلب رفع الحجز أو تغيير الرقابة القضائية ( م ٥٠١ أ ج ) •

ولما كان ميعاد الاستئناف ليس ميعادا كاملا فقد استقرت أحكام القضاء في فرنسا على عدم جواز مد الميعاد حتى في حالة القوة القاهرة (١) • ولا في حالة استحالة التقرير في الميعاد (٢) •

ويمتد الميعاد اذا صادف اليوم الأخير الذي ينتهي فيه موافق يوم سبت أو أحد أو عيد أو يوم عطلة عن العمل حتى اليوم الأول التالي مباشرة ليوم العطلة (٣) •

ولا يوقف ميعاد الاستئناف أثناء ميعاد المعارضة ، فبيدأ حسابه من يوم اعلان الحكم ، وعندئذ يكون المتهم بالخيار بين ممارسة الطعن بالمعارضة أو يترك هذا الطريق ويستأنف الحكم مباشرة مهملا حقه في المعارضة • واذا انتهى ميعاد المعارضة فلا يمكن الطعن في الحكم الا بطريق الاستئناف •

---

(١) جناية ١٩٧٣/٦/١٥ نشرة Bulletin رقم ٢٦٧ ائشار اليها Stefani. G. et Levasseur. G. المرجع السابق ص ٦٣٤ •

(٢) Roux J. A المرجع السابق هامش ص ٤٦٨ فقرة ١٣ •

(٣) المادة ٨٠١/٢ • ج مضافة بالقانون رقم ٧٥ — ٧٠١ الصادر

في ١٩٧٥/٨/٦ •

## المطلب الأول

### الاستئناف الفرعى

---

رغبة من المشرع فى حث أطراف الدعوى الذين لم يستأنفوا الحكم الصادر ضدهم ، وضمانا لكل من له حق الاستئناف أضاف خمسة أيام الى ميعاد الاستئناف الأسمى لصالح باقى أطراف الدعوى الآخريين (م ٥٥٠٠ أ ج) فى حالة ما اذا استأنف أحد الخصوم الحكم الصادر ضده خلال ميعاد الاستئناف الأسمى . وتحسب الخمسة الأيام ابتداء من اليوم التالى مباشرة لانتهاى عشرة الأيام ، بصرف النظر عما اذا كان المستأنف قرر بالاستئناف فى آخر يوم من الميعاد الأسمى أو فى بدايته أو خلاله . والميعاد الفرعى يوقف خلاله تنفيذ الحكم (١) .

ولا يغرب عن البال أنه اذا قرر جميع الأطراف بالاستئناف خلال الأيام العشرة التى حددها القانون فان الاستئناف يكون أصليا .

## المطلب الثانى

### استئناف النائب العام

---

ميعاد استئناف النائب العام فى الأحكام الصادرة فى مواد الجنح والمخالفات شهران تحسب من يوم النطق بالحكم (٢) وخلال شهر اذا أعلن بالحكم على يد محضر عن طريق أحد أطراف الدعوى . ويحسب

---

(١) Larguier Jean ، المرجع السابق ص ١٨١ .

(٢) المادتان ٥٤٨ ، ٥٥٥ من قانون الاجراءات المعدلتان بالقانون ٦٠ —

٥٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٤ .

هذا الميعاد من يوم الاعلان وليس للنائب العام خمسة أيام ميعادا اضافيا كى يستطيع رفع استئناف فرعى (١) .

يتم استئناف النائب العام باعلان على يد محضر بالتكليف بالحضور أمام محكمة الاستئناف فى المكان والزمان الموضحين بالاعلان سواء للمتهم أو للمسئول عن الحقوق المدنية فى الجنحة خلال شهرين تبدأ يوم النطق بالحكم (٢) . ولا ينتج استئناف النائب العام أى أثر فى مواجهة المسئول عن الحقوق المدنية اذا لم يبين التقرير بالاستئناف اسم المتهم (٣)

واذا لم تبين ورقة الاستئناف أن الاستئناف من النائب العام لا يستطيع المدعى التظلم من هذا الغموض الا بعد أن يتحقق — قبل انتهاء ميعاد استئناف النائب العام — من أن الاستئناف مرفوع من النيابة العامة عندئذ ينتج الاستئناف أثره ويقوم المدعى باعداد أسباب دفاعه (٤) .

### المبحث الثالث

#### التقرير بالاستئناف

يجب أن يتم التقرير بالاستئناف أمام كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه (م ١/٥٠٢ أ ج) .

(١) Roux. J. A. المرجع السابق ص ٤٦٧ .

(٢) م ٥٠٥ اجراءات جنائية معدلة بالقانون ٦٠ — ٥٢٩ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٤ .

(٣)

Dijon, 8-2-1922 D. P. Dalloz, Recueil Périodique et critique mensuel

مجموعة دالوز الدورية الشهرية التعليق على المادة ٤٩٧ أ ج .

(٤) جناية ١٩٦١/٢/٢٠ مجموعة احكام النقض الجنائية رقم ٢١٤

ص ٤٠٧ التعليق على المادة ١٥٠٥ أ ج .

ويجب أن يوقع التقرير بالاستئناف من الكاتب المختص والمستأنف بنفسه أو من وكيل الدعوى Avoué أو من الوكيل المفوض بتوكيل خاص وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يرفق الكاتب التفويض الخاص بالتقرير الذى حرره ، واذا لم يستطع المستأنف التوقيع على التقرير فعلى الكاتب اثبات ذلك ( م ٥٠٢/٢ أ ج ) .

ويقوم الكاتب باثبات التقرير بالاستئناف فى السجل العام المعد لهذا الغرض ولكل شخص من حقه استلام نسخة ( م ٥٠٢/٣ أ ج ) .

والتقرير بالاستئناف بالوسيلة التى رسمها قانون الاجراءات الجنائية اجراء جوهرى وضرورى ، اذ لا يجوز استبدال اجراء آخر بها كاعلان أو تقرير فى النيابة العامة (١) أو بتقرير شفوى وعندئذ لا يقبل الاستئناف مادام لم يتم بالطريق الذى حدده القانون . ومع ذلك جرى قضاء النقض الفرنسى على السماح للأطراف الذين لم يتمكنوا من التقرير بالاستئناف بالطريقة التى رسمها القانون بسبب ظروف القوة القاهرة أو فى حالة استحالة الاستئناف — بالتقرير بالطعن باجراء آخر مساو للصيغة التى رسمها القانون كارسال خطاب أو برقية لتغرافية (٢) . ولا يجوز للزوجة التقرير بالاستئناف بدلا من زوجها الغائب أو الذى لديه مانع بغير توكيل خاص (٣) .

كذلك لا يجوز الاستئناف من وكيل الدعوى un Avoué أو محام بدون توكيل عام من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية (٤) .

---

(١) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١٠٨٤

بند ٥٢٥ .

(٢) P. Garreau المرجع السابق ص ٦٦٧ بند ١٢١١ ، جنابة ٦٥/١٢/١٤ Gaz. Pal ١٩٦٦ — ١ — ١٨٦ أشار اليها ستفانى جاستون ولفاسير جورج . Gaston Stefani et Georges Levasseur

المرجع السابق بند ٦٥٣ ص ٦٣٤ .

(٣) جنابة ٧٢/٣/٩ دالوز ١٩٧٢ ص ٦٧٥ أشار اليها G. Stefani et

G. Levasseur المرجع السابق بند ٦٥٣ ص ٦٣٢ — ٦٣٣ .

ويستطيع المسجون التقرير بالاستئناف بخطاب يسلم الى الرئيس المشرف على السجن الذى يسلم المسجون ايضالا بذلك ويؤثر بنفسه على الخطاب المسلم اليه من ذى المصلحة مع بيان تاريخ تسلمه الخطاب (م ٣/٥٠٣ أ ج) .

وفي الحال يقوم بارسال هذا الخطاب الى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويقيّد فى السجل المعد لذلك طبقا لأحكام المادة ٣/٥٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ثم يرفق هذا المستند بالاجراءات التى حررها كاتب المحكمة (م ٣/٥٠٣ أ ج) وتقل أهمية ارسال المستند الذى قدم متأخرا الى قلم الكتاب اذا سلم الخطاب فى الميعاد القانونى الى الرئيس المشرف على السجن <sup>(١)</sup> اذ العبرة بتقديمه للمشرف على السجن خلال ميعاد الاستئناف .

---

(١) جناية ١٢/٢٠/١٩٧٢ Gaz. Pal. ١٩٧٣ — ٢ — ٢٤٧ التعليق على المادة ١٥٠٣ أ ج .

## الفصل الثالث

### شكل الاستئناف في الشرائع الانجلوسكسونية

#### شكل الاستئناف

#### في انجلترا

تمهيد :

تطور الشريعة الانجليزية منذ العصور الأولى حتى العصر الحديث تطورا مبنيا في الغالب على اعتبارات وظروف عملية وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية .

والقانون الانجليزي هو قانون غير مكتوب ويسمى بالشريعة العامة Common Law والتي تنحصر مصادرها في ثلاثة هي :

العرف Custom ، والسوابق القضائية Legal Precedends التي تعتبر أهم مصادر القانون الانجليزي سواء في الماضي أو في الوقت الحاضر ، والتشريع Legislation .

والشريعة الانجلوسكسونية تختلف كثيرا عن الشريعة اللاتينية فمن حيث التطور نجد أن التشريع الانجليزي مثلا كان في الأصل قانون غزاة فتحوا انجلترا وطبقوا فيها عاداتهم وتقاليدهم ثم تطورت ، وهذا التطور بنى على اعتبارات وظروف عملية .

أما الشريعة اللاتينية فأساسها القانون الرومانى الذى تطور على  
أسس ومبادئ علمية ونظريات فلسفية •

وكذلك ليس فى انجلترا نظام النيابة العامة المطبق فى فرنسا ومصر ،  
فالنائب العام وظيفته غير وظيفة نظيره فى فرنسا ومصر فهو مستشار  
الحكومة فى التشريع ولسانها الناطق فى مجلس العموم ومحاميا فى  
الدعاوى المدنية والجنائية ، وهو عضو بالوزارة تنحل وظيفته عنه  
بسقوطها ، ومن أعماله مباشرة الدعوى العمومية فى الجرائم التى تهتم  
الحكومة ، ونظرا لكثرة ما هو موكول اليه من أعمال يقوم بهذه الوظيفة  
نيابة عنه المدعى العام ، اما بنفسه أو يوكل عنه أحد المحامين حيث  
لا وكلاء له لدى المحاكم الجنائية (١) • وترتبط على ذلك يختلف رفع  
الدعاوى الجنائية فى فرنسا ومصر عنه فى انجلترا •

ففى انجلترا يقوم برفع الدعوى الجنائية الأفراد أو الشرطة أو  
الاثنان معا بابلاغ الحاكم — وفى حالات معينة يجب أن يكون البلاغ من  
ذى صفة كالمجنى عليه فى جريمة الضرب شفويا أو كتابة والحاكم يأمر  
باعلان المدعى عليه بيوم الجلسة مباشرة كما فى الدعوى المدنية • ويكلف  
المدعى بالحضور ومعه شهوده ، وان خشى المدعى عدم حضورهم  
معه يطلب من الحاكم فياأمر باعلانهم وتعتبر الدعوى مرفوعة من وقت  
اصدار الاعلان بها (٢) •

أما فى مصر وفرنسا التى تأخذ بالشريعة اللاتينية فان النيابة العمومية  
التي تباشر الدعوى العمومية من البداية حتى النهاية •

---

(١) أحمد صفوت ، النظام القضائى فى انجلترا ص ٢٢٩ الطبعة الأولى  
سنة ١٩٢٣ •

(٢) أحمد صفوت — المرجع السابق ص ٣٣٦ •

أيضا تختلف البلاد التي تطبق الشريعة الانجلو سكسونية عن البلاد التي تسودها الشريعة اللاتينية من حيث اجراءات التقاضى والفصل بين القضاء المدنى والجنائى والقضاء الادارى ، ففى انجلترا لا يوجد فصل بين القضاء المدنى والجنائى والاجراءات المدنية هى فى الغالب التى تطبق أمام المحاكم الجنائية • أما فى مصر وفرنسا فهناك فصل تام بين كل من القضاء المدنى والجنائى والادارى ولكل نوع منه اجراءات خاصة وطرق طعن تغاير ما هو متبع فى انجلترا • كذلك يتميز القانون الانجليزى عن غيره من الأنظمة بنظام المحاكمة بواسطة محلفين (١) *Trial by jury* مهمتهم تحقيق وتقرير الوقائع أما القاضى فاختصاصه تقرير النقاط القانونية •

ولما كان الأمر كذلك فنرى بيان بعض أنواع المحاكم الانجليزية التى تهم البحث قبل الحديث عن شكل الطعن بالاستئناف فى انجلترا •

ويمكن تقسيم المحاكم فى انجلترا الى محاكم عليا ومحاكم دنيا وسوف نبين من المحاكم العليا والمحاكم الدنيا ما يهم البحث دون غيرها من باقى أنواع المحاكم الأخرى •

---

(١) هى المحاكمة التى يرجع فيها الى تقرير الوقائع الى هيئة محلفين توامها اثنى عشر رجلا يختارون ويلفون اليمين وفقا لقواعد خاصة مرعية ، ويشترط فى أعضاء هذه الهيئة ان يكونوا من الساكنين فى دائرة اختصاص المحكمة التابعين لها والمعروفين بالاستقامة والنزاهة والمحافظة على القانون وان لا تربطهم بموضوع الخصومة مصلحة أو تجمعهم بالخصوم صلة من صلات القرابة أو الصداقة أو الزمالة أو غيرها مما قد يستيلهم الى جانب دون آخر وأن لا يحملوا لأحد الخصوم اية حفيظة أو يخضعون لتأثيره أو نفوذه . وعند تمام اختيار هيئة المحلفين ، يلحف أعضاؤها اليمين « بأن يقطعوا قرارا صادقا وفقا للقانون والبيانات المعروضة عليهم » ثم يحاكم الأطراف بحضورهم فيسمعون الشهادات والأدلة ويشرح لهم القاضى النقاط القانونية ، ثم يخطون للمداولة ولا يخرجون حتى يتفقوا بالإجماع التام على قرار واحد ومن ثم يعطون قرارهم على لسان رئيسهم *foreman of the jury* ( حارث سليمان الفاروقى ، المعجم القانونى ص ٧٠٦ الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٠ ) .

## أولا : المحاكم العليا :

١ — محكمة مجلس اللوردات House of Lords or High court  
of parliament هي أعلا محكمة في المملكة المتحدة وهي تمارس اختصاصها بصفتين : الأولى باعتبارها محكمة ابتدائية كما في حالة اتهام مجلس العموم House of common أى شخص بالخيانة ، والثانية بصفتها محكمة استئناف عندما تستأنف أمامها أحكام الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف • ويجوز انعقادها خلال فترة حل البرلمان •

٢ — محكمة الاستئناف الجنائي Court of criminal appeal  
انشئت سنة ١٩٠٧ لتحل محل محكمة قديمة عرفت باسم Court for the crown cases reserved وقد ألغيت محكمة استئناف الجنايات بنص المادة الأولى من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٦ وتحول اختصاصها القضائي الى الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف • وتحدد اختصاص الدائرة الجنائية بقانون الاستئناف الصادر سنة ١٩٦٨ •

وتعتبر هذه المحكمة مرجعا نهائيا في جميع المسائل الجنائية ولا يعلو عليها الا محكمة مجلس اللوردات •

٣ — محكمة الانصاف العليا High court of chancery  
وانتقلت ولاية هذه المحكمة الى محكمة العدل العليا High court of justice بمقتضى قانون محكمة القضاء العليا Supreme court of judicature  
وهي محكمة وجدانية تأخذ بأصول العدالة الطبيعية المحضة ولا تتقيد بحرفية نصوص القانون العام عند الفصل في المنازعات بل تبني أحكامها على مبادئ الانصاف وقواعد العدالة التطبيقية من القيود — ويقابلها محاكم قانونية courts of law تتقيد بنصوص القانون العام common law وتلتزم بمبادئه وتطبق أحكامه بحذاقها •

٤ — محكمة العدل العليا High court of justice احدى

دائرتى محكمة القضاء العليا Supreme court of judicature وهى تمارس ذات الاختصاص السابق لمحكمة الانصاف (١) chancery ومجلس الملك ومحكمة أَل common Pleas (٢) للدعاوى المدنية فى Lancaster ، وفى Dwcham ومحاكم قضاة الجنايات Courts of the Judge of Assize

٥ — مجلس الملك الخاص وهو دائرة من دوائر محكمة العدل العليا

King's Bench or King's Bench Division High Court ومقره دار محاكم العدل الملكية Royel courts of justice بحى Stand فى لندن .

وهو يتألف من كبير مستشارى انجلترا Lord Chief justice رئيسا ومن أحد عشر عضوا . وينتقل العدد اللازم من مستشاريه أربع مرات فى السنة لتأليف محاكم الجنايات Assize Courts فى مختلف الأقاليم . ولا يقتصر اختصاص هذه المحاكم على المسائل الجنائية فحسب بل يتناول الدعاوى المدنية أيضا ، ويعتبر القاضى الجالس فيها كأنه جالس بمقر الدائرة الرئيسى فى Royal Courts بلندن .

ولمجلس الملك ولاية عامة على جميع أنواع الدعاوى الا ما دخل منها فى اختصاص دائرة العدالة المطلقة Chancery Division ويعرف باسم Queen's Bench اذا كان الجالس على العرش امرأة .

٦ — محكمة العدالة المطلقة Court of chancery وهى دائرة من دوائر المحكمة العليا تتشكل برئاسة الـ Chancellor وتفصل فيما يرفع اليها من المسائل على أساس الانصاف والعدالة المطلقة . وهى تختلف عن المحاكم العادية فى أنها أعلى درجات الانصاف والعدالة الطبيعية ولا تلزم نفسها بالتقيد بالنصوص القانونية فى سبيل ذلك .

(١) انتقلت ولاية هذه المحكمة الى محكمة العدل العليا بموجب قانون محكمة القضاء العليا .

(٢) محكمة مدنية كبرى تدوينية ذات اختصاص ابتدائى عام الغيت بقوانين نظام القضاء . Judicature acts وكانت تعقد فى Westrister Hall يرئس وخمسة مستشارين ( حارث سليمان الفاروقى ، المعجم القانونى ) .

٧ — محكمة دورية جواله (١) Assize Courts تشكل من اثنين أو أكثر من المستشارين تنتدبهم الملكة مرتين في العام ليقوموا بتجوال دورى في انحاء المملكة وتعد جلساتها بحضور هيئات محلفين محلية يختار أعضاؤها من الأقاليم المنعقدة فيها وتختص بالفصل في المسائل الجنائية والمدنية الداخلة في نطاق الاهليم . وهى تعتبر جزءا من المحكمة العليا حيثما وجدت .

٨ — محكمة طعون بالمحكمة العليا تشكل من Divisional Court ثلاثة من مستشارى دائرة مجلس الملكة الخاص Queen's Bench Division أو أية دائرة من دوائر المحكمة العليا للنظر في قضايا الطعون أو الاستئناف المشمولة بولاية الدائرة المعنية . ومن هذه المحكمة تصدر الأوامر التالية :

١ — أمر قضائى mandamus لتكليف القضاة في المحاكم الدنيا والموظفين القضائيين بالقيام بما يترتب عليهم من واجبات .

٢ — أوامر المنع Prohibition للحيلولة دون فعل المسؤولين القضائيين لما يتنافى مع مقتضيات واجباتهم .

٣ — أوامر Certiorari ناقلة للدعاوى من محكمة الى أخرى أعلى منها للمراجعة .

### ثانيا : المحاكم الدنيا أو الصغرى :

١ — محكمة جنائية Petty Sessions تتشكل من قاضيين أو أكثر أو من قاض بوليس واحد أو كما هي الحال في مدينة لندن ، من رئيس البلدية Lord Mayor أو أحد أعضاء البلدية . وتختص بالجرائم البسيطة والتحقيق في الجرائم الأخرى لتقرر

(١) حارث سليمان الفاروقى ، المعجم القانونى « انجليزى — عربى » الطبعة الثالثة مكتبة لبنان .  
ملحوظة — اعتمدنا على هذا القاموس في معرفة أنواع المحاكم وكافة المصطلحات القانونية الانجليزية .

لزوم المحاكمة عليها أمام هيئة محلفين أو عدمه ولها أحيانا أن تفصل على وجه السرعة في الجرائم غير البسيطة إذا رأت عبث ارسالها الى محكمة عليا ووافق المتهمون فيها على حكمها وكذلك تفصل هذه المحاكم في عدد كبير من الدعاوى المدنية وسائل النفقة والتبني وما اليها .

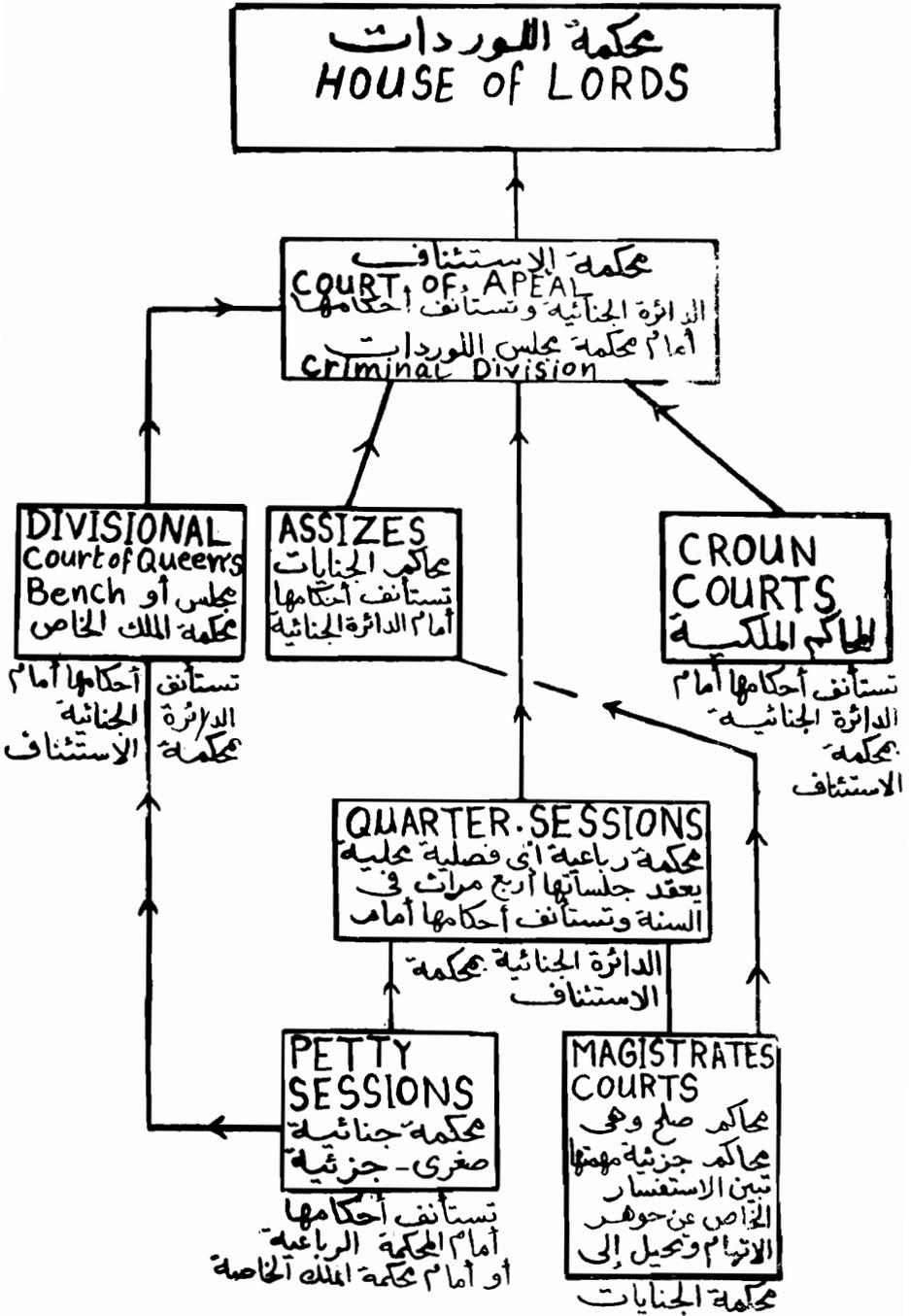
٢ - محكمة جنائية محلية تعقد أربع مرات في السنة Quarter Sessions ومن ثم يمكن تسميتها بالمحكمة الرباعية وتشكل في الأقاليم باثنين أو أكثر من القضاة justice of the peace كل أربعة أشهر على أن يكون أحد هؤلاء من قضاة النصاب القانوني أى من يجب حضوره من القضاة لضمان صحة الجلسة بتوافر نصابها القانوني .

### وهي على نوعين

County Quarter Sessions تشكل من جميع قضاة الاقليم برئاسة قاض ينتخبونه من بينهم .

(ب) Borough Quarter sessions تشكل في البلدة من قاض واحد يعرف بالـ recorder وتختص كلتا المحكمتين بالفصل في القضايا الجنائية والمسائل الادارية الناشئة في الأقليم أو البلدة . وتنعقد بهيئة محلفين .

ترتيب المحاكم التي تختص بالقضايا الجنائية



ولما كان نظام النيابة العامة المعمول به في كل من مصر وفرنسا غير موجود في انجلترا فنشأ عن ذلك اختلاف فيمن له حق رفع الدعاوى الجنائية في انجلترا عنه في فرنسا ومصر • ففي فرنسا ومصر تختص النيابة العمومية وحدها برفع الدعاوى الجنائية أما في انجلترا يقوم برفعها رجال الشرطة أو بعض الأشخاص أو المجنى عليه • واجراءات رفع الدعاوى يكون بتقديم شكوى الى محكمة Magistrates court • باتهام شخص بارتكاب جريمة ، وهذا الاجراء ضرورى حتى يمكن الحكم على المجرم (١) •

وعندما يقوم رجال الشرطة أو المجنى عليه برفع الدعوى الجنائية ضد متهم فانهم يستعينون بمحامى اجراءات او تحضير un solicitor أو أحد المحامين المختصين بالقضايا الجنائية • عندئذ تصبح الدعوى بين يدي محامى التحضير ومحامى الاتهام L'avocat d'accusation الذى يكون همه على الأقل الحصول على حكم بالأدانة كالنيابة العمومية (٢) •

وكسابق القول فان شكل الاستئناف يتكون من صفة الطاعن وميعاد الطعن والتقارير بالطعن •

## المبحث الاول

### صفة الطاعن

لم تعرف انجلترا من طرق الطعن المعمول بها في مصر سوى الطعن بالاستئناف مع خلاف في أثر الاستئناف اذ أن الاستئناف في انجلترا لا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم كما أنها تأخذ بنظام التقاضى على ثلاث

(١) رنيه دانيدي David René ، المرجع السابق ص ٦٢ •

(٢) David René ، المرجع السابق ص ٥٨ •

درجات وليس على درجتين • فالأحكام الصادرة من محكمة (١) الـ  
Petty sessions وهي محكمة جزئية تستأنف أمام المحكمة الرباعية  
quarter sessions ثم يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة  
الرباعية باعتبارها محكمة استئنافية أمام دائرة الملكة بالمحكمة العليا  
• The Queen's Bench Division

### أولا : حق الاستئناف أمام المحكمة الرباعية :

يجوز للمتهم استئناف الحكم الجنائي Sentence (٢) الصادر من  
المحاكم الجزئية لمحكمة magistrates court and petty sessions  
في الحالتين الآتيتين (٣) :

( أ ) إذا اعترف بالجريمة على عكس ما تضمنه الحكم المطعون فيه  
حتى ولو كان الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ أو الافراج تحت شرط (٤) •

(ب) إذا لم يعترف بالجريمة على عكس ما ورد بالحكم المطعون عليه  
وفي هذه الحالة ليس مطلوباً الحصول على إذن بالاستئناف (٥) • ولكن إذا  
اعترف المتهم صراحة بالجريمة فلا يمكنه استئناف الحكم الصادر ضده

---

(١) محكمة جنائية تتشكل من قاضيين justices أو أكثر أو من قاضي  
شرطة واحد أو كما هي الحال في مدينة لندن ، من رئيس البلد Lord Mayer  
أو أحد قضاة الصلح alderm أعضاء البلدية ، وتختص بالفصل في الجرائم  
البسيطة والتحقيق في الجرائم الأخرى لتقرير لزوم المحاكمة عليها أمام هيئة  
مخلفين أو عدمه . ولها أحيانا أن تبت على وجه السرعة في الجرائم غير البسيطة  
ان رأت عبثاً إرسالها الى محكمة عليا ووافق المتهمون فيها على حكمها .  
(٢) Sentence يقتصر استعمالها غالبا على القضايا الجنائية ويقابلها في  
الدعوى المدنية Decision أو Judgment أو Finding .

(٣) Magistrates Courts A cat 1952 S. 83. اشارة اليه كارفل ص ٣٣١ .

(٤) بالر وهنرى بالر H. A. Palmer and Henry Palmer,  
Harris's Criminal Law P 616 London 1960.

(٥) I. G. Carvell, LL. B and E. Swinfen Green - Criminal Law and  
procedure P. 331 London 1970.

ومع ذلك يجوز لمحكمة الاستئناف نظر الاستئناف حتى اذا كان اعتراف المتهم مسجلا مهما كانت حقيقة اعترافه (١) .

ومع أنه ليس من حق النيابة العامة الاستئناف أمام المحكمة الرباعية الا أنه يجوز لها استئناف حكم المحكمة الجزئية اذا كانت الجريمة مخالفة للمعرف والمعادات الثابتة أو مخالفة لأحكام قوانين ضريبة الصناعة والانتاج أو المهنة (٢) . وحق المتهم في الاستئناف قائم حتى لو قضت المحكمة بوقف التنفيذ والمراقبة أو اخلاء سبيله مطلقا أو بشروط فذلك لا يؤثر على حقه في الاستئناف (٣) .

ولا يجوز للمتهم استئناف الحكم اذا لم يعترف بالجريمة اذا رأت المحكمة وقف التنفيذ أو اخلاء سبيله بشروط . كذلك لا يستطيع استئناف الأمر بالمراقبة طبقا للقانون حتى اذا لم تجتهد المحكمة في قضائها عند اصدارها الأمر وشروطه (٤) علة ذلك ألا الأمر لا يعتبر عقوبة في حد ذاته ، ولكن اذا ارتكب جريمة أخرى أو أخذ بشروط المراقبة بما يعاقب على الجريمة ، عندئذ يجوز له الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده (٥) .

**ثانيا : حق الاستئناف أمام دائرة محكمة الملكة :**

لا يجوز للنيابة أو المتهم استئناف أحكام المحاكم الجزئية أمام دائرة محكمة الملكة - والاستئناف يكون بطريق دعوى تقام وباجراء

---

R. V. Graham compbell, exp. Ahmed Hamid Moussa 1971, D. C. (1)

أشار اليه كارفل وسونفن جرين Carvell and Swinfen Green  
اشار اليه كارفل Customs and Excise Act 1952, S. 283. (٢)

وسونفن المرجع السابق ص ٢٣١ .  
اشار اليه كارفل Criminal Justice Act 1948, S. 19. (٣)

وسونفن المرجع السابق ص ٣٣٢ .  
المرجع I. G. Carvell and E. Swinfen Green (٤) كارفل وسونفن

السابق ص ٣٣٢ .  
اشار اليه كارفل Magistrates court Act 1952. S. 43. (٥)

وسونفن جرين المرجع السابق ص ٣٣٢ .

قانونى أمام محكمة The Magistrates بسبب خطأ فى القانون أو تجاوز الاختصاص (١) .

ومع ذلك يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة استئناف الحكم اذا كان يوجد جزء من الحكم يصلح سبباً للاستئناف (٢) .

انما يجوز للنيابة أو المتهم استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الرباعية باعتبارها محكمة استئنافية أمام دائرة محكمة الملكة وذلك اذا كان الحكم مبنياً على خطأ فى القانون ولكل منهما أن يتقدم الى المحكمة الرباعية لتبين وقائع الدعوى لاستطلاع رأى الدائرة الملكية (٣) . ويجب أن يقدم الطلب خلال سبعة أيام من تاريخ صدور حكم المحكمة الرباعية فى الاستئناف الى كاتب المحكمة الجزئية (٤) ، وقبل تسليم المستأنف الدعوى يجب أن يقدم تعهداً الى قاضى المحكمة الجزئية بكفالة أو بغير كفالة فى صورة مبلغ يرى القاضى أنه مناسب لمتابعة الاستئناف دون تأجيله وعلى خضوعه لحكم الدائرة الجنائية .

وإذا رفضت المحكمة الرباعية بيان وقائع الدعوى فيتعين على كاتب المحكمة — بناء على طلب — تسليم الطالب شهادة مكتوبة بالرفض ، عندئذ يجوز للطالب أن يتقدم بطلب الى دائرة المحكمة الملكية بشأن استصدار أمر باجبار المحكمة الرباعية ببيان وقائع الدعوى (٥) .

---

(١) Magistrates court Act. S. 87. أشار اليه كارفل وسونفن جرين

(٢) Burhe V. Copper 1962 D. C. أشار اليه كارفل وسونفن جرين

المرجع السابق ص ٣٣٤ .

(٣) Criminal Justice Act 1925 S. 20. أشار اليه كارفل وسونفن جرين

المرجع السابق ص ٣٣٦ .

(٤) Criminal Justice Act 1925 S. 20. أشار اليه كارفل وسونفن جرين

المرجع السابق ص ٣٣٦ .

(٥) كارفل وسونفن — المرجع السابق ص ٣٣٦ .

**ثالثا :** حق الاستئناف أمام الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف :

الاستئناف أمام هذه المحكمة مقصور على المتهم دون المدعى حتى ولو كان المدعى العام •

ويجوز للمحكوم عليه بناء على تقرير اتهام أو بسبب خلل عقلي أن يستأنف الحكم الصادر ضده أمام محكمة الاستئناف — الدائرة الجنائية — في حالتين لا ثالث لهما : الأولى إذا كان الحكم المطعون فيه مبنى على خطأ في القانون • والثانية إذا استأذن المتهم في حالة ما إذا كان الاستئناف مبنيا على خطأ في الوقائع أو خطأ في القانون والوقائع معا أو أى سبب آخر يظهر لمحكمة الاستئناف أنه كاف لاستئناف الحكم •

وإذا أعطت المحكمة التي أصدرت الحكم شهادة بأن الدعوى صالحة للاستئناف على أساس من الوقائع أو خليط من القانون والوقائع فإن الاستئناف يرفع دون حاجة لاستئذان محكمة الاستئناف •

**رابعا :** حق الاستئناف أمام المحكمة البرلمانية :

لكل من المتهم والنيابة العامة استئناف الحكم الصادر من الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف إذا لم يرضيا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وذلك حسب الاجراءات التي سنتكلم عنها عند التقرير بالاستئناف أمام المحكمة البرلمانية •

كذلك تستأنف أحكام محكمة الملكة أما محكمة مجلس اللوردات من المتهم أو النيابة العامة بذات الاجراءات التي تتبع عند انظمن بالاستئناف في الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف •

وفيما عدا ذلك فإنه يجب تقديم شهادة بأن الحكم يتضمن نقطة هامة في القانون العام وذلك من الدائرة الملكية أو محكمة مجلس اللوردات التي تأذن بالاستئناف (١) •

(١) كارفل وسونفن جرين — المرجع السابق ص ٣٣٧ •

## المبحث الثاني

### ميعاد الاستئناف

اجراءات استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أمام المحكمة الرباعية Quarter sessions نظمتها أحكام قانون ١٩٥٢ بشأن محاكم الصلح The Magistrates Courts Act 1952. وأحكام قانون ١٩٣٣ الخاص بالقضاء الجزئي The Summary jurisdiction Act 1933.

وحدد القانون ميعاد الاستئناف بأربعة عشر يوما تحسب من يوم صدور حكم المحكمة الجزئية ، ويجوز أن يمد هذا الميعاد باذن المحكمة الرباعية <sup>(١)</sup> أو تأمر باعتبار الاعلان الذي تم بعد الميعاد قدم خلال المدة المحددة <sup>(٢)</sup> . واصدار الاذن بالاستئناف بعد الميعاد يتم على النحو التالي :

١ - اذا كانت المحكمة الرباعية اقليمية يصدر الاذن من الرئيس أو نائب رئيس الاستئناف عضو المحكمة الرباعية .

٢ - اذا كانت المحاكم الرباعية محاكم بلدية ذات اختصاص جزئي محدد ، يختص باصدار الاذن قاضي محكمة الاقليم Recorder أو نائب القاضي deputy recorder ويجوز ذلك اما داخل أو خارج الاقليم أو في مكان انعقاد المحكمة الرباعية ، ويجب أن يتم أمام المحكمة الرباعية المختصة بالقضاء في الاقليم أو المكان التي تنعقد أو تقضى فيه المحكمة .

---

(١) روبرت كروسي وفليب استرلي جونس  
Rupert Cross and Philip Asterly Jones.

المرجع السابق ص ٣٨٢ .  
(٢) بالر وهنري بالمر - المرجع السابق ص ٦١٧ .

وطلب الاستئناف بعد الميعاد يجب أن يعلن كتابة موقعا من الطاعن أو نائبه ، وأن يرسل الى المحكمة الجزئية والمحكمة الرباعية باعتبارها « محكمة الاستئناف » ، ويجوز أن يجرى الاعلان عن طريق البريد المسجل الى أى شخص فى آخر موطن معروف نه أو محل اقامته المعتاد (١) .

وحدد المشرع ميعاد استئناف الأحكام الجزئية أمام دائرة الطعون الملكية بأربعة عشر يوما تبتدىء من اليوم التالى للحكم الصادر المطعون فيه بالاستئناف .

أما استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الرباعية بصفتها استئنافية أمام دائرة مجلس الملكة فهو سبعة أيام تبدأ من اليوم التالى لصدور حكم محكمة أول درجة .

تستأنف الأحكام الصادرة من المحكمة الرباعية والمحكمة الجنائية المتنقلة assizes أمام محكمة الاستئناف فى خلال عشرة أيام تحسب من تاريخ صدور الحكم ، ويجوز لمحكمة الاستئناف مد هذا الميعاد ، فيها عدا القضية المحكوم فيها بعقوبة الاعدام . اذ أن أحكام عقوبة الاعدام لا تنفذ الا بعد انقضاء ميعاد التقرير بالاستئناف أو بعد حكم الاستئناف .

وتستأنف أحكام محكمة الاستئناف أو الأحكام الصادرة من محكمة دائرة طعون محكمة الملكة أمام محكمة مجلس اللوردات ، بأن يقدم طلب للاستئذان بالاستئناف الى محكمة أول درجة خلال ٢٨ يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه بالاستئناف . واذا المحكمة الابتدائية رفضت الاذن بالاستئناف أمام محكمة مجلس اللوردات ، فيجب أن يقدم

---

summary jurisdiction «appeal» Act 1933, S. I.

(١)

اشار اليه بالر وهنرى بالر — المرجع السابق ص ٦١٧ .

طلب الاذن بالاستئناف الى مجلس اللوردات خلال ٢٨ يوما من تاريخ رخص المحكمة الدنيا (١) . ويجوز للمحكمة الدنيا أو محكمة مجلس اللوردات مد الميعاد اذا طلب المدعى عليه the defendent وليس المدعى the prosecution

ولكن حق مد الميعاد لا يسرى على القضايا المحكوم فيها بعقوبة الاعدام ، اذ أن الحكم يترك حتى طلب الاذن بالاستئناف في القضية المقضى فيها بعقوبة الاعدام ، وای استئناف بناء على طلب الاذن يجب أن ينظر ويفصل فيه على وجه السرعة بقدر الامكان (٢) .

### المبحث الثالث

#### التقرير بالاستئناف أمام المحكمة الرباعية

للمحكوم عليه استئناف الحكم الصادر ضده من محكمة جزئية court of summary jurisdiction اذا كان الحكم صادرا من هيئة محلفين بالادانة أو بعقوبة جنائية أو الاثنین معا ، مادام لم يعترف ولم يقر بحقيقة التهمة . أما اذا اعترف بالجريمة وسلم بصحة الواقعة فحقه في الاستئناف مقصور على الحكم الجنائي فقط .

ويحصل الاستئناف بصحيفة في الميعاد القانوني يعلنها الطاعن باعلان مكتوب الى كاتب محكمة أول درجة والطرف الآخر في الاستئناف . ويجب أن تتضمن صحيفة الاستئناف الأسباب العامة التي بنى عليها الاستئناف .

(١) كان ميعاد الاستئناف أمام محكمة مجلس اللوردات ١٤ يوما من تاريخ صدور الحكم ثم أصبح ٢٨ يوما بصدور قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٢) Rupert cross and philip A sterley jones المرجع السابق ص ٣٩٠ .

ويجب على الطاعن أن يوقع على الصحيفة بنفسه أو يوقعها وكيله نيابة عنه (١) . وإذا قدم طلب الاستئناف بعد الميعاد فيجب أن يكون باعلان كتابي ، وموقع من الطاعن أو نائبه وعلى المستأنف أن يرسله الى كاتب محكمة الصلح « المحكمة الجزئية » والى كاتب المحكمة الرباعية « محكمة الدرجة الثانية » . ويجوز اعلان طلب الاستئناف بارساله عن طريق البريد المسجل الى الخصم على آخر مكان معروف له أو محل اقامته المعتاد (٢) .

ويجوز للمحكمة اذا كان الطاعن محبوسا أن تفرج عنه اذا قدم تعهدا أو كفالة أو ضمانا (٣) .

وإذا رفضت المحكمة الافراج عن الطاعن بكفالة فمن حقه أن يتقدم بطلب الى قاضى المحكمة العليا (٤) . وفي حالة ما اذا كان للمحكوم عليه من محكمة جزئية معدوم أو فقير لا يمتلك ايرادا أو نقودا كافية حتى يمكنه رفع الاستئناف فيجوز أن يقدم طلب مساعدة قضائية الى المحكمة الجزئية التى حكمت عليه أو الى أى محكمة جزئية تختص بذات عمل المحكمة الجنائية التى أصدرت الحكم فى دائرتها (٥) .

---

(١) Magistrates courts Act 1952, 5. 84. اثار اليه روبرت كروسى وفليب

استرلى المرجع السابق ٣٨٢ .

(٢) بالمر ، وهنرى بالمر ، المرجع السابق ٦١٨ .

(٣) Magistrates courts Act 1952, 5. 89. اثار اليه روبرت

Rupert Cross and Philip A sterley Jones كروسى وفليب استرلى جونى

المرجع السابق ص ٢٨٢

Criminal justice Act 1948, 5. 37.

(٤)

اشار اليه روبرت كروسى وفليب استرلى ، المرجع السابق ص ٣٨٢ .

(٥) بالمر وهنرى بالمر — Palmer and Henry Palmer — المرجع

السابق ص ٦١٨ .

بعد ذلك يقوم كاتب محكمة أول درجة بإرسال الاستئناف والكفالة أو الاقرار المقدم كتعهد أو كضمان مرفقا به صورة من الحكم إلى كاتب محكمة الدرجة الثانية ، وكذلك صورة أو صورتين من ملاحظات الشهود وهو الجارى عليه العمل •

ويجب على كاتب محكمة الدرجة الثانية — المحكمة الرباعية — بمجرد استلامه اعلان الاستئناف اتخاذ اجراءات اخطار كاتب محكمة أول درجة وأطراف دعوى الاستئناف بميعاد ومكان نظر الاستئناف •

ويجوز للمستأنف التنازل عن استئنافه فى أى وقت بشرط أن يكون قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بثلاثة أيام على الأقل (١) •

## المبحث الرابع

### التقرير بالاستئناف أمام دائرة محكمة مكة

أولا : استئناف أحكام محكمة Pettey Sessions (٢) :

يجوز للمتهم أو المدعى أو محامية أو أى طرف آخر فى الدعوى استئناف حكم الادانة الصادر ضده اذا كان هناك خطأ فى تطبيق القانون أو تجاوز فى الاختصاص •

ويجب أن يطلب من محكمة أول درجة بيان جوهر الاتهام والنقطة القانونية وذلك بسرد قرار المحكمة فى وقائع الدعوى وبيان الأسباب

---

(١) روبرت كروسى وفيليب استرلى جونز Rupert Cross and Philip A sterley Jones المرجع السابق ص ٣٨٢ — ٣٨٣ •  
(٢) محكمة جنائية جزئية •

القانونية التي استندت عليها عند اصدار القرار ، وذلك لاستصدار حكم من دائرة محكمة الملكة فى النقاط المذكورة . واذا رفضت المحكمة بيان النقاط القانونية ، تجبر بأمر قضائى مستعجل من المحكمة العليا بالزام محكمة أول درجة بيان النقاط القانونية . ولكن يجوز للمحكمة أن ترفض اذا رأت أن الطلب غير ذى موضوع .

ويتم التقرير بالاستئناف باعلان صحيفة أو طلب كتابى يقدم أو يرسل بالبريد المسجل الى كاتب محكمة أول درجة مرفقا به عدد من الصور بعدد القضاة أعضاء المحكمة .

بعد ذلك يقوم كاتب محكمة أول درجة باعداد مسوده للدعوى بالاشتراك مع أطراف الدعوى أو دون اشراكهم أو تعد المسودة بمعرفة الأطراف أنفسهم ثم يرفع الى قضاة المحكمة لنظرها وبحثها فاذا وافق القضاة والأطراف على مسودة الدعوى يوقع عليها القضاة أو اثنان نيابة عنهم . ويجب أن يتم التوقيع خلال ثلاثة أشهر من يوم صدور القرار ، ويجوز طلب مدة اضافية لمد هذا الميعاد (١) .

ويجب على الطاعن أن يقدم كفالة أو ضمانة أو تمهدا حتى يمكنه مباشرة ومتابعة الاستئناف قبل أن يتسلم ملف الدعوى . ويجوز اخلاء سبيل الطاعن بكفالة اذا كان محبوسا ، واذا لم يرخص القضاء بالكفالة فيجوز له أن يطلب من المحكمة العليا (٢) .

بعدئذ يسلم القضاة الطاعن ملف الدعوى الذى يقوم بدوره بتسليمه الى الدائرة الجنائية ، واعلان المدعى عليه كتابة بالاستئناف ويرفق بالاعلان نسخة من أوراق الدعوى . ويجب أن تنقضى ثمانية أيام كاملة بين تسلم الاعلان المحدد لنظر الدعوى .

(١) روبرت كروسى ، وفليب استرلى جونس ، المرجع السابق ص ٣٨٤ .

(٢) روبرت كروسى ، وفليب استرلى جونس ، المرجع السابق ص ٣٨٤ .

## ثانيا : استئناف أحكام المحكمة الرباعية :

ان حق الطاعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة من المحكمة الرباعية بصفتها محكمة درجة ثانية مشروط بتوافر خطأ في تطبيق القانون ، وليس خطأ في الوقائع . فاذا لم يرتض المتهم الحكم الصادر من المحكمة الرباعية الاستئنافية لوجود خطأ في نقطة قانونية فيجوز له أو لمحامييه أن يتقدم بطلب مكتوب الى محكمة الصلح خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم الصادر من المحكمة الرباعية لبيان النقاط القانونية التي بنى عليها الحكم المطعون فيه لعرضها على دائرة محكمة الملكة .

وللمحكمة الحق في رفض بيان النقاط القانونية اذا رأت أن ذلك غير موضوعي عندئذ يستطيع الطالب أن يلجأ الى المحكمة العليا the High court بأن يتقدم بصحيفة أو طلب لاستصدار أمر امتثال أى أمر قضائى مستعجل بالزام المحكمة ببيان النقاط القانونية ولكن لا يجوز للمحكمة رفض بيان النقاط القانونية اذا كان الطلب مقديما من النائب العام أو من ينوب عنه (١) .

وبعد ذلك يقوم الكاتب المختص بالمحكمة الرباعية بتحضير الدعوى على النحو السابق بيانه في البند أولا ، ولكن يجب على الطالب أن يدفع للكاتب مصاريف الدعوى قبل أن يتسلم القضية ويجب على الطاعن أن يقدم كفالة أو ضمانا الى أى قاض يختص بالقضاء في البلدة أو في مكان انعقاد المحكمة الرباعية ويجوز للمحكمة الرباعية أو المحكمة العليا اخلاء سبيل الطاعن اذا كان محبوسا استنادا الى الكفالة bail ، ويجب على الطاعن أن يقدم الدعوى وأيضا نسخة من الحكم Judgment أو الأمر order أو قرار decision المحكمة الرباعية وكذا نسخة من الحكم الأصيل أو الأمر أو القرار السابق استئنائه من قبل .

---

(١) بالر ، هنرى بالر ، المرجع السابق ص ٦٢٢ .

ويجب قيد الاستئناف بسجلات المحكمة خلال ستة أشهر تالية للقرار أو الحكم وكذا مع الأذن كما يجب أن يقوم الطاعن باعلان المدعى عليه خلال مدة لا تزيد على ثمانية أيام كاملة على الأقل قبل نظر الدعوى .

## المبحث الخامس

### التقرير بالاستئناف

#### أمام

### محكمة الاستئناف

ان حق الاستئناف أما محكمة الاستئناف — الدائرة الجنائية — مقصور على المتهم دون المدعى حتى ولو كان المدعى العام (١) علة ذلك أن الاستئناف مقصور على أحكام الادانة دون الأحكام الصادرة بالبراءة (٢) .

ويجوز للمحكوم عليه بناء على تقرير اتهام أو بسبب خلل علقى أن يستأنف الحكم الصادر ضده أمام محكمة الاستئناف — الدائرة الجنائية — في الحالتين التاليتين (٣) :

**أولاً :** اذا كان الحكم المطعون فيه تضمن خطأ في القانون .  
**ثانياً :** اذا استأذن محكمة الاستئناف في حالة ما اذا كان الاستئناف مبنياً على خطأ في الوقائع فحسب أو خطأ في القانون والوقائع معا أو أى

---

(١) احمد صفوت المرجع السابق ص ٢٥٢ .  
(٢) روبرت كروس وفليب استرلى جون ، المرجع السابق ص ٢٨٨ .  
(٣) يرجع للمادتين ١ و ١٢ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

سبب آخر يبدو لمحكمة الاستئناف أنه مقنع لاستئناف الحكم ، علة ذلك أن تقرير الوقائع يصدر من المحلفين ومن ثم لا داعى لاعادة نظرها الا لأسباب قوية تقدرها المحكمة (١) . ولكن اذا أعطى قاضى المحكمة التى أصدرت الحكم شهادة مكتوبة بأن الدعوى صالحة للاستئناف تأسيسا على مسألة فى الوقائع أو خليط من القانون والوقائع فان الاستئناف يرفع دون استئذان محكمة الاستئناف .

ويحصل الاستئناف بصحيفة تعلن خلال ٢٨ يوما تحتسب من تاريخ صدور الحكم (٢) ، ويجوز مد هذا الميعاد سواء - بالنسبة للاستئناف أو طلب الاذن - قبل أو بعد انتهائه باذن من محكمة الاستئناف أما فى الأحكام الصادرة بالاعدام فيجوز مد الميعاد الى أى وقت عن طريق محكمة الاستئناف (٣) ويجب على المستأنف أن يبين فى طلب الاذن بالاستئناف أو صحيفة الاستئناف أسباب الاستئناف . وان كان محكوما عليه بأكثر من جريمة فيتعين عليه أن يبين تفصيلا الأحكام الجنائية sentence أو قرارات المحلفين الصادرة بادانته فى صحيفة اعلان الاستئناف أو طلب الاذن بالاستئناف .

يجب توقيع طلبات الاذن بالاستئناف ومد ميعاد الاعلان بالاستئناف والمساعدة القانونية من أحد قضاة محكمة الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف (٤) وهو الجارى عليه العمل (٥) . واذا رفض القاضى الطلب

---

(١) روبرت كروس وفليب استرلى جونز  
Rupert Cross and Philip Asterly Jones

المرجع السابق ص ٣٦٢ طبعة ١٩٧٢ .

(٢) المادة ١٨ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٣) المادة ٣٣ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٤) المادة ٣١ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٥) I. G. Carvell, LL. B. and E. Swinfen Green - Criminal Law and procedure. p. 326. London 1970.

يجوز للمتهم أن يتقدم بنفسه بالطلب الى المحكمة أو يقوم القاضى بتحويله الى المحكمة (١) .

وإذا كان المستأنف محبوسا فإنه يحصل من مأمور السجن على النماذج الضرورية للاستئناف للثأ ، أو يقوم محاميه بالحصول عليها من أمين سجل المحكمة وبعد استكمالها يرسلها الى المستأنف المحبوس لتوقيعها . أما إذا كان المستأنف ليس محبوسا فإنه يستطيع أن يحصل على النماذج الضرورية للاستئناف من أمين سجل المحكمة ويوقعها .

والأصل أنه يجوز للمستأنف — إذا رغب — حضور نظر الاستئناف الا أن المشرع الانجليزي منع المستأنف المحبوس من حضور جلسات نظر الاستئناف في الحالات التالية (٢) :

- (أ) في حالة تأسيس الاستئناف على خطأ في القانون .
- (ب) في حالة طلب الاذن بالاستئناف .
- (ج) في حالة نظر اجراء أولى أو فرعى في الاستئناف .
- (د) إذا كان محجوزا بسبب الجنون أو عدم الأهلية مالم تأذن له المحكمة بالحضور وإذا كان المتهم الذى له حق الحضور الرغته في الحضور — مريضا — فيجب على المحكمة تأجيل نظر الاستئناف حتى يحضر (٣) . أما إذا هرب المتهم المحبوس قبل نظر الاستئناف فان المتبع عدم بحث الاستئناف ولا يقضى برفضه ويترك لتقدير المحكمة (٤) .

---

(١) R. V. Munm 908 C. C. A. أشار اليه كارفل وسونفن جرين  
I.G.C arvell, Il. Banci E. Swinten Green

المرجع السابق ص ٣٢٦ .

(٢) المادة ٢٢ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٣) R. V. Dunleavy 1909 C. C. A. أشار اليه كارفل وسونفن جرين ،

المرجع السابق ص ٣٢٦ .

(٤) R. V. flower 1966 C. C. A. أشار اليه كارفل وسونفن جرين ،

المرجع السابق ص ٣٢٦ .

ويجوز للمستأنف التنازل عن الاستئناف أو طلب الاذن بالاستئناف قبل نظرهما وذلك باعلان يوجه الى أمين سجل Registrar المحكمة • ويجب أن يكون موقعا من المستأنف أو وكيله وبعد استلام أمين السجل الاعلان يقوم بتحويله على وجه السرعة في يوم استلامه الى المضاطط المختص proper officer بمحكمة الدعوى ، وبتمام التنازل عن الاستئناف أو طلب الاذن يعتبر كالرفض الصادر من المحكمة (١) • ولكن اذا نظرت المحكمة الاستئناف فلا يقبل التنازل الا باذن المحكمة (٢) •

وان مات المستأنف المحبوس قبل الفصل في طلب الاذن أو الاستئناف فلا تسمح المحكمة لزوجيه أو منفذ وصيته أو أى شخص آخر الاستمرار في متابعة الاستئناف ولكن اذا كان مقضيا بالغرامة فان المحكمة تسمح لمنفذ الوصية أو مدير الشركة أو أى شخص آخر له قانونا مصلحة مالية أن يتاتع الاستئناف أو يرفع استئناف اذا كان المحكوم عليه المتوفى لم يستأنف الحكم الصادر ضده (٣) •

---

(١) المادة ١٠ من قانون استئناف الجنايات الصادر سنة ١٩٦٨ .  
(٢) R. V. De Courcy 1964 C. C. A. أشار اليه كارفل وسونن جرين ،  
المرجع السابق ص ٣٢٦ .  
(٣) Stephen Mitchell, M. A. and John Huxley Buzzard, Archbold  
Pleading, Evidence and Practice in Criminal Cases - Fortieth Edition - p.733.  
London 1979.

## المبحث السادس

### التقرير بالاستئناف أمام المحكمة البرلمانية

ويحصل الاستئناف أمام المحكمة البرلمانية بطلب أو عريضة من المتهم أو النيابة العامة إذا لم يرتض المتهم أو النيابة الحكم الصادر من الدائرة للجناية بمحكمة الاستئناف (١) . وكذلك للحكم الصادر من دائرة محكمة الملكة في الدعوى الجنائية (٢) ويجب أن تكون أسباب الاستئناف واضحة ومحددة بدقة (٣) .

ويرفع الاستئناف باستئذان محكمة الاستئناف أو محكمة مجلس اللوردات . ولا يعطى الاذن بالاستئناف الا اذا قررت محكمة الاستئناف أو دائرة الملكة أن الحكم المطعون عليه يشتمل على نقطة قانونية هامة من القانون العام *Point of law of general public importance* ويبدو للمحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو محكمة المجلس أن هذه النقطة ستكون محل اعتبار لدى محكمة مجلس اللوردات . واذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بالاستئناف فيجب عليها تسبيب رفضها ،

(١) المادة ٣٣ من قانون الاستئناف الجنائي الصادر سنة ١٩٦٨ .  
*Criminal Appeal Act 1968. S. 33*

(٢) *Administration of Justice Act 1960, S. 1.* أشار اليه كارنل Lord Hailsham of ST. Marglebone ، ٢٢٧ ،  
*Holsbury's Laws of England - Fourth Edition - Volume II p. 428 London 1976.*

(٣) دافيد رنيه David René المرجع السابق ص ٧٢ — ٧٣ .

وان كان ذلك ليس الجارى عليه العمل في المحاكم الانجليزية (١) .  
وفي هذه الحالة يجوز للمستأنف أن يستأذن محكمة المجلس في رفع  
الاستئناف .

يجب أن يقدم طلب الاذن بالاستئناف خلال ١٤ يوما تحسب من  
يوم صدور الحكم المطعون فيه بالاستئناف . واذا رفضت المحكمة  
الاستئنافية طلب الاذن بالاستئناف فمن حق المستأنف استئذان محكمة  
المجلس في رفع الاستئناف خلال ١٤ يوما تبدأ من يوم رفض المحكمة  
طلب الاذن بالاستئناف (٢) .

ولا يجوز تقديم طلب الاذن سوى مرة واحدة اللهم الا اذا  
كانت هناك ظروف استثنائية فانه يجوز تقديم طلب الاذن أكثر من مرة  
أمام مجلس اللوردات . ولكن اذا كان طالب الاذن قدم الطلب الأول صحيحا  
ونظرت المحكمة ثم رفضته فان اجابته في شأن طلب الاذن غير محققة (٣) .

ويجوز للمتهم — دون النيابة — في الأحكام الصادرة بالاعدام أن  
يتقدم بطلب الى محكمة الاستئناف أو محكمة المجلس بشأن مد ميعاد طلب  
الاذن بالاستئناف . واذا رفضت محكمة الاستئناف طلب الاذن فان حكم  
الاعدام لا ينفذ الا بعد انقضاء ميعاد طلب الاذن أمام محكمة المجلس .  
ويجوز لمحكمة الاستئناف الزام المستأنف أمام محكمة مجلس اللوردات  
بتقديم كفالة حتى يتم الفصل في الاستئناف (٤) .

---

(١) ستفن ميتشل ، جوهن هكسلى بزارد .

Stephen Mitchell and John Huzley Buzzard, Archbold, Pleading, Evidence  
and pratctce in crimenal Cases p. 758 London 1979.

(٢) المادة ٣٤ من قانون الاستئناف الجنائى الصادر سنة ١٩٦٨ .

(٣) ستفن ميتشل وجوهن هكسلى بزارد Stephen Mitchell and John

Huxley Bwzzard المرجع السابق ص ٧٥٨ .

(٤) المادة ٣٦ من قانون الاستئناف الجنائى الصادر سنة ١٩٦٨ .

وليس من حق المستأنف حضور جلسات نظر الاستئناف أمام محكمة مجلس اللوردات أو أى إجراء مبدئى Proceedin preliminary أو فرعى incidental thereto مالم تأمر محكمة المجلس بحضور المتهم أو أذنت محكمة المجلس أو محكمة الاستئناف للمستأنف في الحضور (١) .

والخلاصة أن الاستئناف أمام محكمة مجلس اللوردات يتطلب أولاً استئذان محكمة الاستئناف أو محكمة مجلس اللوردات على النحو السالف بيانه في رفع الاستئناف اذ جزاء مخالفة الاجراءات في الاستئناف الذى يرفع أمام مجلس اللوردات لا يكاد يقل عن رفض الاستئناف (٢) .

---

(١) المادة ٢٨ من قانون الاستئناف الجنائى الصادر سنة ١٩٦٨ .  
(٢) أحمد صفوت ، المرجع السابق ص ٢٥٨ .

## الفصل الرابع

### شكل الاستئناف في شرائع الكتلة الشرقية

#### المبحث الأول

#### شكل الاستئناف

في

#### اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

عالج المشرع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية طريقتين من طرق الطعن لا ثالث لهما •

أولهما : الطعن بالنقض في لأحكام التي لم تحز حجية الشيء المحكوم فيه كما سبق أن قلنا ويبدو أن هذا الطريق مساو للاستئناف المنصوص عليه في كل من التشريعين المصرى والفرنسى ، وان كان المشرع الاجرائى في الاتحاد حدد على سبيل الحصر أسباب الطعن بالنقض •

وثانيهما : طلب اعادة النظر بالرقابة على الأحكام التي حازت حجية الشيء المحكوم فيه وبمعنى آخر الأحكام التي أصبحت باثة سواء لانقضاء ميعاد الطعن بطريق النقض دون أن يطعن في حكم محكمة أول درجة أم لكون الحكم أصبح نهائيا بصدور حكم في الطعن من محكمة ثانية درجة •

فلم يعالج التشريع الاجرائى الجنائى في الاتحاد طريق الطعن بالاستئناف ضمن طرق الطعن التي عالجها في قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد والتي سنتكلم عنها في مكانها •

## الفصل الخامس

### شكل الاستئناف في شرائع الدول العربية

#### المبحث الأول

#### شكل الاستئناف في التشريع الكويتي

يقصد بشكل الاستئناف الاجراءات التي حددها القانون للخصوم لاتباعها عند الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة ضدهم من محاكم أول درجة وكذلك صفة الطاعن بالاستئناف .

ويترتب على تخلف أحد عناصر شكل الاستئناف ، عدم قبول الطعن شكلا . وللمحكمة أن تفصل في شكل الاستئناف في أية حالة كانت عليها الدعوى حيث ان شكل الاستئناف من النظام انعام .

والاستئناف هو طريق طعن عادي وينشأ عنه نتيجتان :

الأولى : وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه والثانية : نقل الدعوى برمتها من محكمة أول درجة الى محكمة الدرجة الثانية (١) بحالتها التي كانت

---

(١) نصت المادة (٣) من قانون اجراءات المحاكمات الجزائية بان « المحاكم الجزائية على درجتين » :

أولا : محاكم الدرجة الأولى ، وهي محكمة الجنح ومحكمة الجنايات .  
ثانيا : المحاكم الاستئنافية وهي محكمة الجنح المستأنفة ومحكمة الاستئناف العليا .

عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لمن رفع عنه الاستئناف فقط (١) من أجل إعادة نظر الدعوى من جديد لالغاء أو تعديل الحكم المطعون فيه لصالح الطاعن على ضوء الأسباب التي يدعيها الطاعن في صحيفة الاستئناف سواء أكانت الأسباب راجعة لخطأ في القانون أم في الوقائع .

ويجوز للنيابة العامة والمحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة في جميع الجنايات — لأن القانون جعلها قابلة للاستئناف بالنسبة لهذين الشخصين « م ٨ اجراءات جزائية » .

ويقبل استئناف النيابة العامة والمحكوم عليه في الأحكام الصادرة في مواد الجرح أما الحكم الصادر في جنحة بالغرامة التي لا تتجاوز أربعين دينارا فلا يجوز استئنافه من المحكوم عليه ، وأما يجوز للنيابة العامة وحدها استئناف الحكم الصادر في جنحة بالبراءة ( م ٥ اجراءات جزائية معدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦١ ) لأنها تمثل المجتمع ومن واجبها تطبيق القانون الجزائي تطبيقا صحيحا على الواقعة المنسوبة الى المتهم . وطبيعى لا يجوز للمتهم استئناف الأحكام الصادرة بالبراءة في الجنايات أو الجرح لعدم توافر المصلحة .

ولا يجوز للنيابة العامة والمحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات مهما كان مقدار العقوبة لأن المشرع لم يبيح استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات اطلاقا (٢) وسوف نبحث شكل الاستئناف في المباحث الثلاثة التالية :

---

(١) المادة ٢٢٩ من المرسوم الاميرى رقم ٦ لسنة ٦٠ باصدار قانون المرانعات المدنية والتجارية .

(٢) في مصر نصت المادة ٤٠٢ ( المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الأحكام الصادرة في مواد المخالفات يجوز استئنافها :

## المطلب الأول : صفة الطاعن •

- الفرع الأول : استئناف النيابة العامة •
- الفرع الثاني : استئناف المتهم •
- الفرع الثالث : استئناف كل من المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني •

## المطلب الثاني : ميعاد الاستئناف •

## المطلب الثالث : التقرير بالاستئناف •

## المطلب الرابع : جزاء تخلف أحد عناصر شكل الاستئناف •

## المطلب الأول

### صفة الطاعن

الصفة مناط الحق في الطعن دائما • فيجب أن يكون الطاعن طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف من محكمة الدرجة الأولى ، فضلا عن وجوب توافر مصلحة للطاعن بالاستئناف ومعالجة صفة الطاعن تتطلب بحث استئناف كل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمدعى بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية على النحو الآتي :

## الفرع الأول : استئناف النيابة العامة •

## الفرع الثاني : استئناف المتهم •

## الفرع الثالث : استئناف المدعى بالحق المدني والمسئول عنه •

---

= ( أ ) من المتهم اذا حكم عليه بغير الفرامة والمصاريف .  
( ب ) من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الفرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم او لم يحكم بها طلبته . وفيها عدا هاتين الحالتين لا يجوز الاستئناف من المتهم او من النيابة العامة الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

## الفرع الأول

### استئناف النيابة العمومية

يجوز للنياية العامة استئناف كافة الأحكام الصادرة في مواد الجرح والجنايات من المحاكم الابتدائية بالادانة أو بالبراءة وسواء صدر الحكم حضوريا أم صدر غيابيا وانقضى الميعاد دون أن يعارض فيه أم صدر في المعارضة في حكم غيابي (١٩٩٩ إجراءات جزائية) وذلك لأن النيابة تمثل الهيئة الاجتماعية ومن واجبها تطبيق القانون الجزائي تطبيقا سليما وملاحقة المجرمين وتنفيذ الأحكام الجزائية . وهي تبشر الدعوى العمومية نيابة عن المجتمع ، فهي دائما تمثل سلطة الاتهام ، ولكنها ليست سيفا مسلطا على رقاب المتهمين - كما يعتقد البعض - فالمتهم في نظرها برىء حتى تثبت ادانته . فهي وان كانت خصما للمتهم الا أنها خصم شريف لايهما ادانة المتهم بقدر ما يهما معرفة ما اذا كانت التهمة ثابتة ضده أو غير ثابتة والنيابة باعتبارها خصم شريف من حقها أن تستأنف حكم محكمة أول درجة اذا ظهرت أدلة جديدة لمصلحة المتهم لتضمن له محاكمة عادلة أمام محكمة الدرجة الثانية التي قد تحكم بالبراءة ، وبهذا تكون النيابة قد أدت واجبها الذي يفرضه عليها وصفها كهيئة محايدة يهما البحث عن الحقيقة أينما كانت (١) .

---

(١) يرجع إلى مقال الأستاذ فارس عبد الرحمن الوقيان - النائب العام لدولة الكويت - بعنوان النيابة العامة وطبيعة عملها - منشور بمجلة القضاء والقانون ، السنة الأولى العدد الأول ص ١٨ .

## الفرع الثاني

### استئناف المتهم

يجوز للمتهم استئناف جميع الأحكام الصادرة في مواد الجنايات الادانة ( ٨ اجراءات جزائية ) وأيضا يجوز له الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في مواد الجنج من محاكم الدرجة الأولى فيما عدا الأحكام الصادرة في الجنج بالغرامة التي لا تجاوز أربعين دينارا فلا يجوز استئنافها من المحكوم عليه ( م ٥ اجراءات جزائية ) .

ولا يقبل استئناف المتهم بالنسبة للأحكام الصادرة بالبراءة لتخلف شرط المصلحة .

وللمتهم استئناف الحكم الصادر ضده بشقيه الجزائي والمدني مما ، وعندئذ يقبل استئنافه للدعوى المدنية مهما كانت قيمة مبلغ التعويض حتى لو لم يتجاوز التعويض النصاب الذي يحكم به القاضى الواحد .  
فلا يسرى في حقه قيد النصاب الذي نص عليه القانون ، وعلة ذلك أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجزائية عند نظرها أمام المحاكم الجزائية .

أما اذا قصر المتهم استئنافه على الدعوى المدنية فقط — فيجب أن يكون التعويض المحكوم به يزيد على النصاب الانتهائي للقاضى الجزئى وبمعنى آخر يجب أن يكون مبلغ التعويض يزيد قيمته على ثلاثمائة دينار حتى يكون الحكم قابلا للاستئناف (١) . والعبرة في تقدير النصاب هو بما

---

(١) المادة ٣ مكرر من المرسوم الاميرى رقم ١٩ لسنة ٥٩ لقانون تنظيم القضاء والمعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٥ .

يحكم به من التعويضات يصرف النظر عما كان مطلوباً من تعويض (١) . ويجوز للمتهم استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئية حتى إذا لم يكن الاستئناف جائزاً للمتهم إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط .

### الفرع الثالث

#### استئناف المدعى بالحق المدني والمسئول عنه

لكل من المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية فقط دون الدعوى الجزائية ، إذا كانت مما يجوز استئنافها لو أنها كانت صادرة من المحاكم المدنية ، أو كانت قد استؤنفت تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الجزائية ( م ٢٠٠ اجراءات جزائية معدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦١ ) .

فحق كل منهما في الاستئناف مقصور على ما يتعلق بحقوقهما المدنية فحسب وهذا الحق مقيد بالنصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، وبمعنى آخر يجب أن يزيد التعويض على ثلاثمائة دينار (٢) حتى يقبل الاستئناف .

ولما كان حق كل منهما مستقلاً عن حق النيابة العامة والمتهم في الطعن بالاستئناف ، فمن ثم يبقى حقهما في الاستئناف قائماً فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط حتى إذا لم تستأنف النيابة العامة أو لو حكم ببراءة المتهم ولا يوجد على حقهما سوى قيد النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . وذهب رأى في الفقه (٣) الى أن هذا قيد جائز ، فلو أخطأ القاضي في تقدير

---

(١) عكس ذلك في التشريع المصري إذ العبرة سواء في تحديد الاختصاص لو نصاب الاستئناف بالطلبات لا بما تضمنت به المحكمة .  
(٢) يرجع للمادة ٣ مكرر (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ٦٥ بشأن تنظيم القضاء في دولة الكويت .  
(٣) الدكتور عبد الوهاب حومد ، المرجع السابق ص ٣٢٧ .

التعويض وحكم بمبلغ يقل عن نصاب الاستئناف ، فان حقوق المدعى بالحق المدني تكون قد أهدرت ، لأنه لا يستطيع أن يطعن في الحكم .

ويبدو لنا أن قيد النصاب ليس فيه جور ولا اهدار لحقوق المدعى بالحق المدني فقيده النصاب بصفة عامة له ميزتان واضحتان <sup>(١)</sup> تجب كل أوجه النقد الموجه اليه وهما :

الأولى : سرعة البت في القضايا التي لا تتجاوز هذا النصاب .

والثانية : القضاء على العديد من الاستئنافات التي تشغل المحكمة الاستئنافية رغم قيمتها المحدودة نسبيا فضلا عن ذلك لو فرضنا أن هناك خطأ في تقدير التعويض فانه سيكون خطأ محدودا نسبيا وفي أضيق الحدود بل وفي النادر من القضايا لأن القاضى يعتمد في الغالب عند تقدير التعويض ليس فقط على وقائع وأوراق الدعوى بل يسترشد برأى أهل الخبرة من وزارة العدل في أغلب القضايا بناء على طلب الخصوم .

وتقدر قيمة الدعوى دائما بالطلبات الختامية التي تبدي قبل قفل باب المرافعة واذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم فتقدر قيمة الدعوى بما يدعى به بتمامه من غير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سند قانونى واحد <sup>(٢)</sup> .

---

(١) يرجع الى المذكرة الايضاحية للقانون ١٢ لسنة ٦٥ بشأن تعديل بعض احكام قانون تنظيم القضاء .  
(٢) نقض ٥٦/١/١٦ احكام النقض المصرية س ٧ ق ٢٢ ص ٧٧ الطمن رقم ١٢٠ لسنة ٢٥ ق .

## المطلب الثاني

### ميعاد الاستئناف

---

يجب أن يتم الاستئناف خلال عشرين يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان الحكم حضوريا أو صادرا في المعارضة ، ومن تاريخ صيرورته غير قابل للمعارضة إذا كان غيابيا ( م ٢٠١ اجراءت جزائية ) •

والمقصود بصيرورة الحكم غير قابل للمعارضة هو انقضاء ميعاد المعارضة دون الطعن في الحكم الغيابي من ذوى الشأن أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن •

ويبتدىء ميعاد الاستئناف اذا كان الحكم حضوريا من اليوم التالى لتاريخ النطق بالحكم لأن ميعاد الاستئناف ميعاد كامل •

وأیضا تحسب بداية ميعاد الاستئناف من اليوم التالى من وقت صدور الحكم في المعارضة سواء أكان الحكم صادرا في المعارضة من ناحية الشكل كالحكم بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة أم لرفعها بعد الميعاد أم لعدم رفعها طبقا للإجراءات التى رسمها القانون أم من ناحية الموضوع كالحكم بالغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله أو تأييده •

وإذا كان الحكم غير قابل للمعارضة فيحسب ميعاد الاستئناف من اليوم التالى لانتهاء ميعاد المعارضة بشرط أن يكون المحكوم عليه أعلن بالحكم الغيابي اعلانا قانونيا •

أما ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن فيبدأ من وقت النطق به ( م ٢/١٩٢ اجراءت جزائية ) أى من اليوم التالى لصدور الحكم كما لو كان الحكم حضوريا بشرط أن يكون

المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول ، أما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم في غيبته في المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة فانه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم بل يظل باب الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يعلن بالحكم أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له (١) .

ولا يسرى ميعاد الاستئناف في حق المحكوم عليه الا من يوم علمه رسميا بصدور الحكم الغيابي اذا وجد مانع قهري منعه من التقرير بالاستئناف خلال الميعاد القانوني .

ويجب على المحكوم عليه التقرير بالاستئناف فور زوال العذر القهري مباشرة . وتقدير توافر العذر القهري أو عدم توافره سلطة تقديرية لمحكمة الموضوع ولا تعقيب عليه من دائرة التمييز اللهم الا اذا كان سبب الرفض غير مقبول عقلا ، ولا تجوز الاثارة أو الدفع بالعذر القهري لأول مرة أمام دائرة التمييز . واذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية ، امتد الى أول يوم عمل بعدها (٢) . ومواعيد المسافة لمن يكون موطنهم في الخارج ثلاثة أشهر (٣) .

---

(١) دائرة التمييز جلسة ١٩٧٤/١١/٤ الطعن رقم ١٠/١٩٧٤ جزائي - مجلة القضاء والقانون السنة الخامسة العدد الثاني ص ١١٢ .  
(٢) المادة (١٠) من القانون ٦ لسنة ٦٠ بشأن المرافعات المدنية والتجارية .  
(٣) المادة (٩) من القانون ٦ لسنة ٦٠ بشأن المرافعات المدنية والتجارية .

## المطلب الثالث

### التقرير بالاستئناف

يرفع الاستئناف بعريضة تقدم خلال الميعاد الذى حدده القانون الى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم موقعا عليها من الطاعن أو ممن ينوب عنه ، واذا كان المتهم محبوسا فانه يقدم استئنافه عن طريق مأمور

السجن ( م ١/٢٠٢ اجراءات جزائية ) • ولا يجوز تقديم عريضة الاستئناف الى أية جهة أو محكمة أخرى • ويجب أن تشتمل الصحيفة على بيان كامل بالحكم المستأنف والدعوى التى صدر بشأنها وصفة المستأنف والمستأنف ضده ، والأسباب التى يستند اليها المستأنف والطلبات التى يتقدم بها ( م ٢/٢٠٢ اجراءات جزائية ) •

ولا يشترط فى هذه البيانات أن تكون مسببة بل يكفى أن تكون موجزة واضحة غير غامضة أو مبهمة كى تتمكن من التعرف على القضية التى سيعاد نظرها من جديد ، ولكن اذا أغفل الطاعن بيانا جوهريا بحيث تصبح العريضة غامضة ومبهمة لا تستطيع المحكمة معرفة أحد البيانات الأساسية الواجب ذكرها فى صحيفة الاستئناف فان ذلك يجعل العريضة باطلة لتخالف أحد البيانات الجوهرية التى الزم القانون الطاعن بذكرها فى عريضة الاستئناف •

ولا يقبل الاستئناف بارسال برقية أو خطاب ولو كان مسجلا وأيضا لا يجوز التقرير به شفويا أمام كاتب المحكمة المختص •

وذهب رأى فى الفقه <sup>(١)</sup> بأنه يجوز للطاعن أن يتوجه بنفسه

(١) الدكتور عبد الوهاب حومد ، المرجع السابق ص ٣٣٥ •

خلال الميعاد القانوني الى قلم كتاب المحكمة ويعلن رغبته في الاستئناف للكاتب المختص الذي يقوم بدوره باعطاء الطاعن أنموذجا مطبوعا كعريضة استئناف يملؤها ويوقع عليها ويعيدها للكاتب المختص .

ونعتقد أن مجرد ملء النموذج المطبوع بالمحكمة بمعرفة الطاعن وتوقيعه عليه وحده لا يكفي لاعتباره صحيفة استئناف بل يجب لصحة هذا الاجراء أن يوقع على هذا النموذج المطبوع الطاعن ومعه محام أو محام فقط ينوب عنه وفي هذه الحالة يجب أن يكون بتوكيل رسمي عام منصوص فيه بالتفويض بالظمن بالاستئناف أو خاص بالظمن في الدعوى المستأنفة فقط وسندنا في ذلك أن قانون المحاماة نص صراحة على أنه لايجوز تقديم عريضة الاستئناف الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين (١) .

وبعد أن يتم التقرير بالاستئناف يقوم قلم الكتاب باحالة العريضة مع ملف الدعوى الى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف خلال ثلاثة أيام (م ٢٠٣/١ اجراءات جزائية) . وميعاد الأيام الثلاثة هذه من قبيل الاجراءات التنظيمية لحث قلم الكتاب بالمحكمة على سرعة ارسال القضية الى المحكمة الاستئنافية ولا يترتب على مخالفته بطلان في الاجراءات .

وعلى رئيس المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ، عند ورود عريضة الاستئناف وملف القضية أن يأمر بتحديد جلسة لنظر الاستئناف فلا يجوز لقلم الكتاب وحده تحديد جلسة لنظر القضية دون الرجوع أولا الى رئيس المحكمة وذلك لضمان حسن سير العمل داخل المحكمة .

ويجب على قلم كتاب المحكمة الاستئنافية أن يعلن من تلقاء نفسه الخصم المستأنف وسائر الخصوم بميعاد هذه الجلسة ، وأيضا اعلان

---

(١) المادة (١٨) من القانون ٤٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٦٨ بشأن تنظيم مهنة المحاماة بدولة الكويت .

عريضة الاستئناف لسائر الخصوم<sup>(١)</sup> ، بوقت كاف قبل الميعاد المحدد  
لنظر القضية .

ويجب على من ينوب عن الطاعن بتوكيل عام رسمي أو خاص أن  
يقدم التوكيل مصدقا عليه الى المحكمة في أول جلسة يحضر فيها عن موكله  
وإذا حضر الموكل مع المحامي أثبت كاتب الجلسة ذلك في محضر الجلسة  
بعد أداء رسم التوكيل وقام هذا مقام التصديق على الامضاء ( م ٢٠ من  
قانون تنظيم المحاماة ) .

ويجوز للمحامي أن ينيب عنه في الخصومة أو في المرافعة ، وفي  
غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل  
خاص ما لم يكن في التوكيل نص يمنع ذلك ( م ٢٤ من قانون تنظيم  
المحاماة ) .

**هل يكفي لصحة عريضة الاستئناف توقيع الطاعن أو من ينوب  
عنه من غير المحامين أم يجب توقيع محام على العريضة ؟**

لم تشترط المادة ١/٢٠٢ من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية  
اصحة العريضة سوى توقيع الخصم المستأنف أو من ينوب عنه ولم  
تشر الى توقيعها من محام .

ولكن المادة ( ١٨ ) من قانون المحاماة نصت صراحة على أنه  
« لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة الا اذا كانت موقعة  
من أحد المحامين وتعبير النص هنا عام فيشمل المحاكم الاستئنافية  
المدنية والجزائية معا — ولما كان قانون المحاماة صدر لاحقا لقانون  
الاجراءات والمحاكمات الجزائية لذا نعتقد أنه يجب توقيع عريضة الاستئناف

(١) م ٢/٢٠٣ اجراءات جنائية .

من أحد المحامين والا كانت العريضة باطلة لتخلف أحد البيانات الجوهرية ولا يغنى عن ذلك توقيع الطاعن وحده على العريضة أو من ينوب عنه من غير المحامين .

## المطلب الرابع

### جزاء تخلف احد عناصر شكل الاستئناف

نصت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية على أن « تقضى المحكمة بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد أو لانعدام صفة رافعة أو لأى عيب شكلى آخر يكون جوهريا ولها أن تقضى بعدم القبول أثناء نظر الدعوى اذا لم ينكشف لها العيب الا بعد البدء فى ذلك » .

فقد رتب القانون جزاء فى حالة تخلف أحد أركان شكل الطعن وهذا الجزاء هو أن تقضى المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة أو التقرير به بعد الميعاد أو التقرير بالاستئناف بغير الوسيلة التى نص عليها القانون أ لاوهى عريضة الاستئناف .

ولما كان شكل الاستئناف متعلقا بالنظام العام جاز التمسك به فى أية حال كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .

## المبحث الثاني

### الاستئناف في التشريع العراقي (١)

قرر مجلس الثورة العراقي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/٢/١٩٧١ القرار ٢٣٠ باصدار القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ الخاص بقانون أصول المحاكمات الجزائية الحالي . ولقد ألغى هذا القانون استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجزاء . وعلل المشرع الغاء الاستئناف بأن الأخذ بالاستئناف غير منطقي خاصة بعد الغاء سلطة محكمة الجزاء في النظر في الجنايات لأنه يجعل الحكم الصادر في جنحة في حال أفضل من الحكم الصادر في جناية . ذلك أن الاستئناف يقع لدى المحكمة الكبرى ولا بد أن يكون قرارها تابعا للتمييز اذ لا يعقل أن يكون نهائيا في جريمة قد يعاقب عليها بالحبس خمس سنوات ، في حين أن الحكم الصادر من محكمة كبرى في جناية قد يفرض فيها أشد العقوبات لا يكون خاضعا للطعن فيه تمييزا لدى محكمة التمييز اذ ليس ميسورا أن يناط بمحكمة التمييز النظر في استئناف الأحكام . وبذلك يكون للحكم في الجنحة طريقان وللحكم في الجناية طريق واحد . وهو أمر مرفوض عقلا ولا تبرره المصلحة (٢) .

---

(١) كان قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي « الملغى » ينظم طريق الطعن بالاستئناف بعكس القانون الحالي الذي ألغى الاستئناف .  
(٢) الفقرة ٢٨ من المذكرة الايضاحية .

## خاتمة الباب الثاني

أجاز التشريع المصرى لكل من النيابة العامة وللمتهم استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح والمخالفات بالشروط التى حددها .

ولكل من المدعى بالحق المدنى والمسئول عنه استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فقط وميعاد الاستئناف عشرة أيام لجميع أطراف الدعوى تحسب من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن <sup>(١)</sup> ، أما الأحكام الحضورية اعتباراً قيحسب ميعاد استئنافها من تاريخ الاعلان بها . وميعاد استئناف النائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه ثلاثون يوماً تبدأ من وقت صدور الحكم ، وميعاد الاستئناف الفرعى خمسة أيام تبدأ من نهاية ميعاد الاستئناف الأسمى فيجوز لمن له الحق فى الاستئناف الأسمى ، فى حالة استئناف أحد أطراف الدعوى الحكم خلال الأيام العشرة أن يستأنف الحكم فى خلال الميعاد الفرعى .

ويحصل الاستئناف بالتقرير به فى قلم كتاب المحكمة على النموذج المعد لذلك دون بيان أسباب ، وللنائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه أن يقرر الاستئناف فى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف . وما قيل عن صفة الطاعن وميعادى الاستئناف الأسمى والفرعى فى التشريع المصرى لا يختلف عما قرره المشرع الفرنسى .

أما استئناف النائب العام فقد حدده المشرع الفرنسى بشهرين يحسب من يوم النطق بالحكم وشهر اذا أعلن بالحكم على يد محضر بمعرفة أحد

---

(١) المعارضة امام المحاكم الجزئية الفيت بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ٨١ .

أطراف الدعوى ويبدأ الميعاد من يوم الاعلان ويتم التقرير بالاستئناف أمام كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون عليه .

وفي انجلترا يجوز للنائب العام أو ما ينوب عنه أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى العمومية ، وللمحكوم عليه حق استئناف الحكم الصادر ضده طبقا للشروط التي نظمها التشريع الانجليزي . ولا يعرف التشريع الانجليزي نظام الادعاء المدني أو المسئول عنه أمام القضاء الجنائي ، وميعاد الاستئناف في انجلترا يختلف بالنسبة للمحكمة التي تنظر الاستئناف فقد يكون ميعاد الاستئناف ١٤ يوما أو ٧ أيام أو ١٠ أيام تحسب من وقت صدور الحكم . ويتم التقرير بالاستئناف في انجلترا بصحيفة تتضمن الأسباب العامة للاستئناف موقعة من الطاعن أو وكيله ويقوم الطاعن باعلانها الى كاتب محكمة أول درجة والطرف الآخر في الاستئناف .

في الكويت نص المشرع على حق النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجرح والجنایات من المحاكم الابتدائية ، وكذلك أباح للمتهم الاستئناف في أحكام الادانة في مواد الجنایات والجرح طبقا لأحكام القانون ، وأيضا يجوز له الطعن في الدعوى المدنية اذا زاد المحكوم به على النصاب الانتهائي للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وللمدعى بالحق المدني والمسئول عنه الحق في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فقط . وميعاد الاستئناف حدده المشرع الكويتي بعشرين يوما تبدأ من تاريخ النطق بالحكم اذا كان الحكم حضوريا أو صادرا في المعارضة أو من انقضاء موعد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ويتم التقرير بالاستئناف بصحيفة الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . واذا كان المحكوم عليه مسجوناً فيقدم استئنافه عن طريق مأمور السجن .

أما كل من التشريع العراقي الحالي وتشريع اتحاد الجمهوريات السوفيتية فلم يأخذ بطريق الطعن بالاستئناف .